الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: علوم اقتصادية
رقم: .....

ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
فرع: علوم اقتصادية
تخصص: اقتصاد النقدي والبنكي

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

تحت عنوان:

اثر الفساد الاقتصادي على التنمية الاقتصادية في الجزائر

من إعداد:
- خيرة بغدادي
- شيماء شريط

تحت إشراف:
د.دخان أمال

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
			رئيسا
			مشرفا ومقررا
			مناقشا

السنة الجامعية : 2020-2021

وَٱلَّذِينَ يَنقُضُونَ عَهْدَ ٱللَّهِ مِنۢ بَعْدِ مِيثَٰقِهِۦ وَيَقْطَعُونَ مَآ
أَمَرَ ٱللَّهُ بِهِۦٓ أَن يُوصَلَ وَيُفْسِدُونَ فِى ٱلْأَرْضِ أُو۟لَٰٓئِكَ لَهُمُ ٱللَّعْنَةُ
وَلَهُمْ سُوٓءُ ٱلدَّارِ ﴿٢٥﴾

صدق الله العظيم

شكر وعرفان

اول من يشكر ويحمد اناء الليل واطراف النهار ،هو العالي القهار الاول والاخر الذي اغرقنا بنعمه التي لا تعد ولا تحصى ،وانار دروبنا فله جزيل الحمد والثناء العظيم ،هو الذي ارسل فينا عبده ورسوله "**محمد بن عبد الله** عليه ازكى الصلوات واطهر التسليم ،ارسله بقرانه المبين ،فعلمنا ما لم نعلم ،وحثنا على طلب العلم اينما وجد ."

وكذلك الشكر موصول الى كل معلم افادنا بعلمه من اول المراحل الدراسية وصولا الى كل استاذ حتى هذه اللحظة كما نرفع كلمة شكر الى الدكتورة المشرفة "**دخان أمال** التي ساعدتنا على انجاز بحثنا ."

ونشكر اساتذة التربص الميداني ،الذين لم يبخلوا علينا بنصائحهم وارشادتهم ،كما نشر كل من مد لنا يد العون من قريب او بعيد ،

وفي الاخير لا يسعنا الا ان ندعوا " **الله عزوجل** "ان يرزقنا السداد والرشاد والعفاف والغنى وان يجعلنا هداة

اهداء

أيام مضت من عمرنا بدأناها بخطوة وها نحن اليوم نقطف ثمار مسيرة أعوام كان هدفنا فيها واضحاً وكنا نسعى في كل يوم لتحقيقه والوصول إليه مهما كان صعباً وها نحن وصلنا وبيدينا شعلة علم وسنحرص عليها كل الحرص حتى لا تنطفئ وبهذه المناسبة اهدي تخرجي إلى العابد الزاهد الذي سخر كل قواه عوناً لي كي أصل إلى ما أنا عليه والدي حفظه الله "***بغدادي حميد***" إلى الطاهرة الساجدة العابدة لله التي صنعت مني امرأة قادرة على مواجهة الحياة وأن أكون شيء في الحياة أمي حفظها الله " ***معمري حدة*** " إلى أخي "***عقبة*** " وأختي "***أية*** " إلى كل عائلة " ***بغدادي*** "و" ***معمري*** " كما لا أنسى الشكر الخاص إلى حبيبة قلبي التي ساندتني في بحثي بنت خالتي " ***ايمي.نسرين***" وابن خالتي "***زايدي الحاج*** " والى كل الأصدقاء الأوفياء.

بقلم " ***خيرة بغدادي*** "

اهداء

الى كل من جرع الكاس فارغا ليسقيني نظرة الحب الى القلب الكبير "***والدي العزيز*** " الى من ارضعتني الحب والحنان الى القلب الناصع بالبياض " ***والدتي العزيزة*** "الى القلوب الطاهرة والرقيقة والنفوس البريئة الى " اخوتي " الى سندي واملي في الحياة " زوجي الغالي " الى صديقات العزيزات "يسرى"و"***سارة***" والى " ***خيرة*** "حبيبتي ورفيقة دربي التي ساعدتني كثيرا في مشواري الدراسي ووقفت معي في كل الشدائد إلى كل من تعرفني من قريب أو بعيد.

شريط شيماء

الملخص

يعرف الفساد على انه سوء استعمال السلطة من اجل تحقيق مكاسب خاصة،حيث عرف انتشارا واسعا في كل دول العالم منها الجزائر التي لم تسلم من هذا الفيروس الخطير للأسف الشديد، بكل أنواعه خاصة الفساد الاقتصادي الذي له تأثيرا سلبيا على الاقتصاد لاعتباره عامل خطير يعيق مسيرة التنمية الاقتصادية في البلاد.

لهذا تناولنا في هذا البحث موضوع اثر الفساد الاقتصادي على التنمية الاقتصادية في الجزائر ،وذلك من خلال التعرض إلى البناء النظري للموضوع المبحوث فيه وكذلك الإطار التحليلي الذي يشمل واقع الفساد الاقتصادي في الجزائر .

الكلمات المفتاحية :

الفساد ، الفساد الاقتصادي ، التنمية الاقتصادية ، واقع الفساد الاقتصادي ، الجزائر .

RESUME

La corruption est définie comme l'abus de pouvoir en vue de réaliser des gains privés‹ car elle s'est largement répandue dans tous les pays du monde‹ y compris l'Algérie‹ qui n'a pas été épargnée par ce virus dangereux‹ malheureusement‹ sous toutes ses formes‹ notamment économiques. la corruption‹ qui a un impact négatif sur l'économie car elle est considérée comme un facteur dangereux entravant le processus de développement de l'économie du pays.
C'est pourquoi nous avons abordé dans cette recherche le sujet de l'impact de la corruption économique sur le développement économique en Algérie‹ à travers une exposition à la construction théorique du sujet en discussion‹ ainsi que le cadre d'analyse qui inclut la réalité de la corruption économique en Algérie. .

les mots clés:

Corruption‹ corruption économique‹ développement économique‹ réalité de la corruption économique‹ Algérie.

ABSTRACT

Corruption is defined as the misuse of power in order to achieve private gains، as it has been widely spread in all countries of the world، including Algeria، which has not been spared from this dangerous virus، unfortunately، in all its forms، especially economic corruption، which has a negative impact on the economy as it is considered a dangerous factor impeding the development process. economy in the country. That is why we dealt in this research with the subject of the impact of economic corruption on economic development in Algeria، through exposure to the theoretical construction of the topic under discussion، as well as the analytical framework that includes the reality of economic corruption in Algeria.

key words :

Corruption، economic corruption، economic development، the reality of economic corruption، Algeria.

مقدمة

مقدمة

ارتبط الفساد بالإنسان ،حيث عرفته المجتمعات الإنسانية في كل العصور و يعتبر الفساد ظاهرة عالمية تعاني منها كل المجتمعات مهما بلغت من مراحل التطور ولكن بدرجات مختلفة ،فليس هناك دولة فاضلة ،حيث نجد دائما نسبة من الفساد في مختلف هياكل و مؤسسات الدولة الواحدة يهدد الديمقراطية وسيادة القانون ،فالفساد يعد من اكبر واهم المشاكل التي يعاني منها النظام العالمي ،نظرا للتحولات و المتغيرات المستجدة على الساحة الدولية ،كما انه ليس ظاهره محليه فقط وإنما هو ظاهرة عالمية تختلف حدته من بلد إلى أخر ومن مجتمع إلى أخر ومن بين اشد أنواع الفساد ضررا ذلك الذي يقع في الدول النامية وخاصة الدول التي تفتقر إلى وجود المنظمات الحكومية هو الفساد الاقتصادي الذي يحدث عندما يكون هناك تلاعب بالقوانين الحاكمة النشاط الاقتصادي في الدولة لتحقيق مكاسب لشخص ما أو فئة معينة من الأشخاص مثل التلاعب في البورصة والاحتكارات الاقتصادية ولهذا فقد ارتبط وجوده بوجود الأنظمة السياسية و هذا ما ستوجب إعادة النظر في دور الدولة و هياكلها و بالتالي إصلاح ذاتها.

فإصلاح الدولة ليس حكرا على دولة معينة ،وهي عملية متجددة و مستمرة لا تتوقف ، فقد يكون الإصلاح شامل يمس الدولة ككل في مهامها وهيا كلها أو جزء منها ،وقد اكتسى موضوع إصلاح الدولة منذ العقدين الأخيرين أهمية بالغة لدى معظم الدول التي فرضته المتغيرات و التحولات التي شهدها العالم في تلك الفترة خاصة إننا نعيش في زمن العولمة .

ولكن الشيء الذي نتأسف له أن الجزائر لم تكن في موضع أفضل من باقي الدول في العالم التي انتشر فيها الفساد بشتى أنواعه ومستوياته، خاصة على المستوى الاقتصادي مما تسبب في العديد من الآثار السلبية على الاقتصاد وأشدها إعاقة مسيرة التنمية الاقتصادية في البلاد.

فقد أصبح الفساد في الجزائر ظاهرة معقدة لأنه طال جميع المستويات من الأعلى إلى القاعدة ومن القاعدة إلى الأعلى ،فقبل سنوات التسعينيات كان الحديث عن الفساد من المحرمات ،لكن بعد هذا التاريخ أصبحت الهيئات الرسمية و المسؤولين الحكوميين يصرحون بوجود الفساد بل بتفاقمه ،يأتي هذا الثبوت هشاشة بناء الدولة في السنوات الفارطة والتي كانت السبب المباشر في تفاقم ظاهرة الفساد وانتشاره على جميع الأصعدة ،وهذا ما أدى إلى ظهور إعادة بناء الدولة نحو دولة القانون و المؤسسات التي تتطلب وضع استراتيجيات شاملة لمكافحة الفساد ،وإصلاح الدولة لا تكون إلا بوجود إرادة سياسية و شعبية.

الإشكالية:

ومن خلال ما تم ذكره سابقا إلى أي مدى اثر الفساد الاقتصادي في ظمور التنمية الاقتصادية؟

وما هي العوامل التي ساهمت في انتشار هذه الظاهرة؟وما هي اهم آليات التي اتخذتها الجزائر للحد منها والنهوض للتنمية الاقتصادية؟

حيث تقودنا هذه الإشكالية إلى طرح مجموعة من الأسئلة الفرعية التي سنحاول الإجابة عنها من خلال دراستنا للموضوع :

1_ ما مفهوم الفساد الاقتصادي؟

2_ما المقصود بالتنمية الاقتصادية ؟

3_ما هي انعكاسات الفساد الاقتصادي في الجزائر؟

4_ ما هي طرق مكافحة الفساد الاقتصادي في الجزائر؟

فرضيات الدراسة:

على ضوء ما تم طرحه من تساؤلات حول موضوع وأملا في تحقيق أهداف الدراسة تم وضع مجموعة من الفرضيات التي تسعى لاختبارها وهي على النحو التالي:

1_ماهية الفساد الاقتصادي

2_ أهداف التنمية الاقتصادية

3_ حجم الفساد الاقتصادي في الجزائر

4_إليه معالجة الفساد الاقتصادي في الجزائر

أهداف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف نذكر منها :

1_ أبراز أهداف التنمية الاقتصادية ومتطلباتها

2_ محاولة معرفة واقع الفساد الاقتصادي وطرق مكافحته

منهجية الدراسة :

وفقا للإشكالية المطروحة سلفا والفرضيات الموضوعة من خلالها اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي ومنهج دراسة الحالة وذلك من اجل إلمام بالجوانب النظرية للموضوع.

فمن خلال المنهج الوصفي التحليلي تطرقنا إلى الطرح النظري مدخل إلى الفساد الاقتصادي والتنمية الاقتصادية وواقع الفساد الاقتصادي في الجزائر وطرق مكافحته.

أما منهج دراسة الحالة يظهر من خلال الدراسة التي قمنا بها واتبعنا الوصف في التحليل في التحليل الإحصائي للبيانات وذلك بالاعتماد على الأسلوب الاستبيان لجمع المعلومات عن آراء باستخدام برمجية spss للتحليل.

هيكل الدراسة :

للإجابة على الإشكالية واختبار الفرضيات وتحقيق الأهداف بعد المقدمة العامة إلى فصلين يشمل كل فصل على مبحثين تم صياغة الفصل الأول كمدخل للموضوع والمعنون بإطار النظري للفساد الاقتصادي والتنمية الاقتصادية حيث قسم إلى مبحثين يحتوي المبحث الأول على بعض المفاهيم الخاصة بالفساد الاقتصادي وأنواعه وأسباب الفساد الاقتصادي وأثاره أما المبحث الثاني فقد قمنا بعرض نظرة عامة حول التنمية الاقتصادية، أهميتها وأهدافها ومتطلباتها.

أما الفصل الثاني معنون بالواقع الفساد الاقتصادية في الجزائر وطرق مكافحته قسم إلى مبحثين يتمحور المبحث الأول انعكاسات الفساد الاقتصادي في الجزائر أما المبحث الثاني طرق مكافحة الفساد الاقتصادي في الجزائر وفي الأخير تم الخروج بالخاتمة وتتضمن اختبار صحة الفرضيات واهم النتائج المتوصل إليها، على أثرها تم وضع مجموعة من الاقتراحات المناسبة.

أسباب اختيار الموضوع :

هناك أسباب موضعية و أخرى ذاتية و تتمثل هذه الأسباب فيما يلي :

الأسباب الموضعية :

يعد موضوع الفساد الاقتصادي من المواضيع التي نالت اهتمام الباحثين في مختلف الميادين الإنسانية فهو محل الأهمية البالغة للدولة في حياة الأفراد خاصة ما تتجلى من آثار على التنمية الاقتصادية حيث برز هذا المصطلح من خلال موجة التحولات الاقتصادية التي شاهدتها الساحة الدولية الجزائرية هذا ما دفع الحكومات إلى بذل جهود كبيرة و وضع سياسات لإصلاح و مكافحة هذا نوع من الفساد مما يستوجب التوقف عند أسبابه و آليات مكافحته بغية ترقية و تطور الدولة الجزائرية و بالتالي القضاء على عدة مشاكل التي تعرقل سير التنمية الاقتصادية وعلى حياة البشرية خاصة سرطان البطالة و الفقر .

الأسباب الذاتية :

لعل أهم سبب و ابسطها كون الباحث مواطن بالدرجة الأولى قيل إن يكون باحثا يبحث داخل الدولة الجزائرية و يتعامل بصفة دائمة مؤسساتها و بالتالي يتساءل عن الأسباب التي تعرقل سير مصالحه ومصالح من حوله من خلال التراجع الكبير في مستوى الأداء و الخدمة .

الفصل الاول

المبحث الأول: الفساد الاقتصادي

أصبح الفساد الاقتصادي مشكلة خطيرة وظاهرة سرطانية يهدد بلدان العالم المتقدمة والنامية بحد سواء وفي مختلف طبقات المجتمع ،ولكن تأثيره السلبي يكون في الدول النامية التي تسعى بدورها إلى تحسين مستواها الاقتصادي والتغلب على مشكلتي الفقر والبطالة .

حيث يعود هذا النوع من الفساد إلى قصور التدابير التقليدية لعلاج مشكلة الفساد الاقتصادي وغيرها، فهذا الأخير يشكل عقبة في طريق التنمية الاقتصادية لاعتبار التنمية عملية شاملة ومتكاملة حيث يتوقف نجاحها على ما يقوم به البشر من جهد متعدد الجوانب والأشكال ،لذا فقد ارتبط مفهوم بالتقدم الاقتصادي وما يعني ذلك من تغير في البنية الاقتصاد.

المطلب الأول: تعريف الفساد الاقتصادي وأنواعه

أولا : الفساد الاقتصادي

1 – تعريف الفساد :

لغة : مادة فسد التي هي الفاء و السين و الدال أصل يدل على خروج الشيء عن الاعتدال ،قليلا كان هذا الخروج أو كثيرا[1]،و الفساد اسم فسد الشيء يفسد فسادا و فسودا ،فهم فاسد ،وفَسُد يُفسُد فسادا فهو فسيد بمعنى بطل ،وفسد الشيء كان غير صالح،و الفساد ضد الصلاح ،وكذلك اخذ المال بغير حق و الجدب، وافسد المال إفساد و فسادا أخذه بغير حق و المفسدة خلاف المصلحة و كل ما فيه فساد[2].

اصطلاحا : هناك تعاريف مختلفة للفساد بين العلماء و الباحثين ،ويرجع ذلك إلى تعدد جوانب الفساد واتجاهات مختلفة ،وكذلك اختلاف القيم و الثقافات بين مختلف المجتمعات الإنسانية ،والزوايا التي ينظر المهتم به من خلالها مابين رؤية سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو إدارية ،وهذا الذي يبرز الاختلافات في تحديد مفهوم دقيق للفساد ،يقول(سام فَكنن 2003) في هذا الشأن : (انه من الصعب بلوغ تعريف عام للفساد ،فالسلوك الذي يعد رشوة في ثقافة مثل ثقافة السويد ،يعد مجرد تعبير عن الامتنان أو الكرم في الثقافات أخرى

---

1 – ردايدة،رمزي محمود حامد (2006م) اثر العولمة على الفساد السياسي والاقتصادي رسالة ماجستير غير منشورة جامعة اليرموك اربد،اردن.

2– سلمان جعفر انس قاسم(2 14 1992) الوظيفة العامة في الإسلام ومدى تطبيقاتها المعاصرة في المملكة السعودية ،دار النهضة العربية ،القاهرة مصر

مثل :الثقافة الفرنسية أو الايطالية ،ومن جهة أخرى ،فان الإعلان أو الإفصاح عن جرائم الفساد و امتثالها أمام العدالة تختلف نسبتها من مكان إلى آخر ومن مجتمع إلى آخر.

أما الاتجاه الغالب في تعريف الفساد والأكثر رواجا من الناحية العلمية ولاسيما للعاملين في حقول التنمية،هو الذي ينظر إليه على انه :(إساءة استخدام السلطة لدى شخص في وظيفة عامة ،بهدف تحقيق نفع شخصي ،أو فئوي و ما إليها)

وهذا التعريف صالح في الحالة العامة لمفهوم الفساد حيث لا يتطلب الأمر التحديد بين الأنماط المختلفة أي بين الفساد الإداري و السياسي و الاقتصادي لأن هذه الأنماط في الحقيقة الأمر مرتبطة علميا مع بعضها بعض

وفي ظل هذه الاختلافات اقترح فريق العلماء على رأسهم (سنتوري 1990) تعريف الفساد على أساس الرأي العام،لأن الرأي العام في المجتمع هو الذي يحدد ما يعتبر سلوكا فاسدا من إجمالي أنماط السلوك الشائع في المجتمع وفي هذا الشأن يقول الريبز [1] :عبد الله احمد المصراتي (2011): (على الرغم من الإعتماد في تعريف الفساد على الرأي العام يسهم كثيرا في تجنب الانحياز الغربي أو إلزام المجتمعات بثقافة وأفكار غربية ،فان هذا الاتجاه سيزيد من النسبية الاجتماعية لمفهوم الفساد كما انه قد يزيد من مخاطر تدخل الجماعات السياسية الضاغطة و الدعائية لتشويش الرأي العام وجعل ماهو فساد سلوكا اجتماعيا مقبولا ،أو العكس ناهيك على أن الفساد قد يكون ثقافة تنتشر في ظل الغين الذي قد يكون الفساد حل الأمثل أمام أفراد مجتمع ما خاصة أن غاب القانون وضعف الضبط الاجتماعي).

2 - تعريف الفساد الاقتصادي:

مصطلح الفساد من المصطلحات العامة وله تعاريف متعددة:

لقد ورد في نظر الشريعة الإسلامية لفظ الفساد و مشتقاته في القران الكريم في 50 موضعا ،وكان مقرونا بالإساءة والتدمير والتخريب والإتلاف في الأرض العامة ،حيث أشارت العديد من الآيات إلى جملة من المفاسد بعينها كالشرك والإتلاف والزرع والثمار وإهلاك النسل ونقض عهد الله ونهب الأموال وإلحاق الضرر بالبيئة والغش في الكيل و الميزان و بخس الناس أشياءهم.[2]

1- شتار،السيد علي 2003 الفساد الإداري ،ومجتمع المستقبل المكتبة المصرية الإسكندرية ،مصر

2- إبراهيم الخصبة "الفساد المالي والإداري وسبل مكافحتها "،في آليات حماية المال العام والحد من الفساد الإداري .المنظمة العربية للتنمية الإدارية :مصر 2009 ، ص 139.

وأيضا عرف البعض على انه "استخدام الوظيفة العمومية لتحقيق مكاسب شخصية ".[1]

_ ويعرفه آخرون بأنه "سوء استخدام الوظيفة العامة للحصول على كسب خاص ".[2]

_ ويعرفه Johnston بإساءة استخدام الأدوار " تقصيد الوظائف " العامة أو الموارد العامة بغرض المنفعة الخاصة .[3]

التعريف المناسب للفساد هو "سوء استخدام الوظيفة أو المنصب عموما لتحقيق منفعة خاصة " ذلك إن استخدام مصطلح الوظيفة أو المنصب عموما في هذا التعريف يعد أكثر شمولا من استخدامها مقيدة فيما سواه و له عدة معاني متعددة فهو أكثر أنماط الفساد تأثيرا على عملية التنمية الاقتصادية وحتى الاجتماعية كما يعرف بأنه سوء استخدام المنصب لغايات الشخصية أو بمفهوم أخر هو متاجرة غير مشروعة واستغلال السلطة أو النفوذ بطرق ملتوية لتحقيق منفعة ذاتية مادية كانت أو معنوية بما يتعارض مع مقتضيات المصلحة العامة وهو ما يؤثر سلبيا على الاستقرار والبناء والتقدم الاقتصادي.

ثانيا : أنواع الفساد الاقتصادي

1_ الفساد العرضي (الفردي): قد يكون الفساد أحيانا حالة عرضية لبعض الأفراد السياسيين أو الموظفين العموميين ،أو مؤقتا وليس منتظما.

2_ الفساد المؤسسي : وفي حالات أخرى يكون الفساد موجودا في مؤسسة بعينها أو في قطاعات محددة للنشاط الاقتصادي دون غيرها من القطاعات الأخرى ،وذلك كوجود بعض الموظفين الرسميين الفاسدين في بعض الوزارات و القطاعات المختلفة .

3_ الفساد المنتظم : وفي أخرى يصبح الفساد ظاهرة يعاني منها المجتمع بكافة طبقاته و مختلف معاملاته ،وهذا ما يقصد بالفساد المنتظم أو الممتد وهذا الفساد يؤثر على المؤسسات وسلوك الأفراد على كافة مستويات النظام السياسي و الاقتصادي و الاجتماعي وله ملامح تميزه عن غيره :

- انه متجسد في بيئات ثقافية و اجتماعية معينة .
- يميل إلى إن يكون احتكاريا .
- انه فساد منظم و يصعب تجنبه (Johnston 1977).

1- موراو 1998 ص 11

2- الأموال 2000 م ص 76

3- Johnston 1977

وخلاصة القول إن للفساد أشكال كثيرة ،فقد يكون فرديا أو مؤسسيا أو منتظما ،قد يكون الفساد مؤقتا أو في مؤسسة معينة أو قطاع معين دون غيره ،وان اخطر هذه الأنواع هو الفساد المنتظم حين يتخلل المجتمع كاملا ،ويصبح ظاهرة يعاني منها المجتمع .[1]

1- مذكرة د.عبد الله بن حاسن الجابري، بعنوان الفساد الاقتصادي ،قسم الاقتصاد الإسلامي ،جامعة أم القرى.

المطلب الثاني :أسباب الفساد الاقتصادي وآثاره

أولا: أسباب الفساد الاقتصادي

يمثل هذا النوع من الفساد كل مخالفة للقواعد والأحكام التي تنظم سير العمل الاقتصادي في الدولة ،وذلك لتحقيق مكاسب مادية لمن يمارسه ،ومن أشكاله الكسب المادي غير المشروع ،والاختلاس و التهرب الضريبي وغسيل الأموال ،ويقع الفساد الاقتصادي في القطاع العام والخاص على حد السواء إلا أن الموظف في القطاع العام أكثر عرضة للفساد من غيره، وعليه يمكن ذكر أسباب الفساد الاقتصادي على النحو التالي:

1_ أسباب أخلاقية ودينية وشخصية ناتجة عن انحلال النخبة وضعف إيمانها الديني أو العقائدي.

2_ نوع النظام السائد ،سواء كان شموليا أم ديمقراطيا.

3_ تدني مستوى المعاشي للأفراد ووجود الفقر و البطالة .

4_ السياسة النقدية و المالية الخاطئة و المتمثلة في سياسة التوسع الإصدار النقدي ،الأمر الذي يؤدي إلى التضخم.

5_ غياب الآليات والمؤسسات التي تتعامل مع هذا النوع من الفساد.

6_ ضعف الاستثمار وهروب رؤوس الأموال إلى الخارج.

7_ قلة فرص العمل وزيادة مستويات البطالة والفقر وبالتالي تدني المستوى المعاشي.

8_عدم مراعاة السياسات الاقتصادية كوسيلة لتحقيق التوازن أو العدالة في توزيع الموارد الاقتصادية على السكان.

9_تكليف أجهزة الدولة الحكومية أو القطاع العام بأعباء ومهام تتطلبها التنمية الأمر الذي يستلزمه منحها صلاحيات واسعة ،مما يؤدي إلى انتشار الفساد و الرشوة.

ثانيا :أثار الفساد الاقتصادي

لقد أيقن العالم أجمع ووقر في عقيدته بأن آفة الفساد الاقتصادي على اختلاف مظاهرها تعد المعوق الأكبر لكافة محاولات التقدم ،والمقوض الرئيسي لكافة دعائم التنمية ،مما يجعل له آثار ومخاطره اشد فتكا وتأثيرا من أي خلل آخر،فانه لا يقتصر دوره المخرب على بعض نواحي الحياة دون البعض الآخر ،بل يمتد إلى شتى نواحي الحياة الاقتصادية وعليه نذكر البعض من آثاره التي لا تعد ولا تحصى:

1_إعاقة النمو الاقتصادي مما يقوض كل مستهدفات خطط التنمية طويلة و قصيرة الأجل .

2_ إهدار موارد الدولة أو على اقل تقدير سوء استغلالها مما يعدم الفائدة المرجوة استغلال الأمثل .

3_ هروب الاستثمارات الوطنية أو الأجنبية لغياب حوافزها.

4_ الإخلال بالعدالة التوزيعية للدخول والموارد و إضعاف الفعالية الاقتصادية وازدياد الهوة بين الفئات الغنية و الفقيرة .

5_ إضعاف الإيرادات العامة للدولة وذلك نتيجة التهرب من دفع الجمارك و الضرائب و الرسوم بإستخدام الوسائل الاحتيالية و الالتفاف على القوانين النافذة .

6_ التأثير السلبي لسوء الإنفاق العام لموارد الدولة عن طريق إهدارها في المشاريع الكبرى بما يحرم قطاعات هامة مثل الصحة و التعليم و الخدمات الاستفادة من هذه الموارد .

7_ تدني كفاءة الاستثمارات العامة و إضعاف مستوى الجودة في البنية التحتية العامة بفعل الرشوة التي تدفع للتغاضي عن المواصفات القياسية المطلوبة .

المبحث الثاني : التنمية الاقتصادية

المطلب الأول : مفهوم وأهمية التنمية الاقتصادية

أولا: تعريف التنمية

1 **لغة :** هو النمو و ارتفاع الشيء من مكانه إلى مكان آخر.

2 **اصطلاحا:** هي عبارة عن تحقيق زيادة سريعة تراكمية و دائمة عبر فترة من الزمن في الإنتاج نتيجة استخدام الجهود العلمية لتنظيم الأنشطة المشتركة الحكومية و الشعبية .

3 تعريف التنمية الاقتصادية :

توجد مفاهيم متنوعة قيلت في التنمية الاقتصادية تتراوح بين المفاهيم التقليدية و الحديثة حيث تعتبر فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية بداية ما يمكن تسميته عنصر النهضة في العالم وكان مفهوم التنمية قاصرا على النمو الاقتصادي المتمثل في زيادة الدخل القومي وتراكم رأس المال عن طريق القيام بمشروعات صناعية ثم بدا النقد يوجه إلى هذا المفهوم الأحادي للتنمية ، على أساس انه مفهوم جزئي لا يعبر عن التقدم الاقتصادي بشكل صحيح ومن هنا سوف نتطرق إلى مجموعة من التعارف التي تناولت مفهوم التنمية الاقتصادية، إذ يصعب إعطاء مفهوم واحد للتنمية الاقتصادية باعتباره موضوعا ملما بمختلف الجوانب ، ثم نحاول تقديم المفهوم الشامل للتنمية الاقتصادية.

- هي الزيادة السريعة والتراكمية المستمرة في المتوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقي خلال فترة من الزمن.[1]
- عملية متعددة الأبعاد تتضمن إجراء تغيرات جذرية في الهياكل الاجتماعية والسلوكية والثقافية والنظم السياسية والإدارية، جنبا إلى جنب مع زيادة معدلات النمو الاقتصادي، وتحقيق العدالة في توزيع الدخل القومي،واستئصال جذور الفقر المطلق في مجتمع ما.[2]
- هي العملية التي تحدث من خلال تغير شامل ومتواصل مصحوب بزيادة في المتوسط الدخل الحقيقي وتحسين في توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة وتحسين نوعية الحياة وتغيير هيكلي في الإنتاج.[3]

1- رابح رتيب،التنمية الاقتصادية ،مركز جامعة القاهرة للتعليم المفتوح ،مصر 1999 ص89

2- رمزي سلامة ،اقتصاديات التنمية،الدار الجامعية ،الاردن 1998 ص 107 ص 108

3- عبد القادر عطية،اتجاهات حديثة في التنمية،الدار الجامعية الاسكندرية 2003 ص 9

- سياسة اقتصادية طويلة الأجل لتحقيق النمو الاقتصادي في عملية يزداد بواسطة الدخل القومي الحقيقي للاقتصاد خلال فترة زمنية طويلة. [1]
- هي مجموعة من الإجراءات والتدابير الهادفة إلى بناء آلية اقتصادية ذاتية تتضمن زيادة حقيقية في دخل الفرد لفترة طويلة.[2]

ثانيا :أهمية التنمية الاقتصادية:

تكمن أهمية التنمية الاقتصادية بأي دولة في العالم بالأمور التالية:

إن التنمية الاقتصادية هي من أهم الأدوات التي تساعد الدول على الاستقلال الاقتصادي ، والابتعاد عن التبعية الاقتصادية والتبعية بأشكالها المختلفة، نتيجة تحقيق التقدم والنمو الاقتصادي الذي يمكنها من التخلص من هذه التبعية بأنواعها.

إن التنمية الاقتصادية تعمل على تحسين مستوى معيشة أفراد المجتمع، من خلال زيادة دخولهم وتوفير فرص عمل لهم وبما ينعكس على المستوى الصحي والتعليمي لهم.

تعمل التنمية الاقتصادية على توفير السلع والخدمات لأفراد المجتمع بكميات ونوعيات المناسبة.

تعمل التنمية الاقتصادية على تجسير الفجوة الاجتماعية بين طبقات المجتمع مما يؤدي إلى استقراره اجتماعيا وسياسيا.

تعمل التنمية الاقتصادية على مستوى الاقتصاد الكلي ، على تحسين الناتج المحلي ، وتحقيق التطوير الاقتصادي المنشود .

تعمل التنمية الاقتصادية على تقليل الفجوة الاقتصادية بين الدول المتقدمة والدول النامية.

1- كامل بكري،التنمية الاقتصادية ،دار النهضة العربية ،بيروت ،1986 ص16 ص 17

2- عبد الرحمان بوابقجي ،التنمية الاقتصادية ،دار الكتب الجامعية ،دمشق ،1978 ص 4

المطلب الثاني:أهداف ومتطلبات التنمية الإقتصادية ومعوقاتها

اولا :أهداف التنمية الإقتصادية

نظرا للتباين الكبير في الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية لكل بلد ، فإنه قد يكون من الصعب في مجال الدراسة أهداف التنمية الإقتصادية إن نحدد وبشكل معيار أهداف للتنمية الإقتصادية يمكن تعميمها على جميع بلدان العالم.[1]

إلا أن هناك بعض الأهداف المشتركة التي يمكن التركيز عليها والسعي إلى تحقيقها في معظم البلدان ولكننا وقبل أن نتطرق إلى هذه الأهداف الرئيسية فلا بد من الإشارة إلى أنه عند وضع الأهداف التنمية الإقتصادية لابد من مراعاة الأمور التالية:

1_ يجب إن تساعد هذه الأهداف على تحديد أو قياس مدى التقدم الذي تحققه برامج التنمية الإقتصادية

2_يجب أن تحدد هذه الأهداف المستوى المطلوب من الطاقات البشرية والفنية والإدارية وغيرها من الطاقات لإنجاز أغراض التنمية الإقتصادية

3_يجب أن توضع بشكل يحدد المتطلبات ذات الأولوية القصوى من عملية التنمية الإقتصادية بحيث يتم تنفيذ هذه المتطلبات دون غيرها

4_يجب أن تصاغ الأهداف بشكل يعمل على استغلال كافة عناصر الإنتاج ما أمكن من خلال العملية الإنتاجية

وبعد اخذ هذه النقاط الأربعة السابقة بعين الاعتبار يمكن أن نحدد الأهداف الرئيسية للتنمية الإقتصادية التي تسعى إليها معظم الدول والتي نوجزها بما يلي:

١_ زيادة الدخل القومي:

تعتبر زيادة الدخل القومي من أولى أهداف التنمية الإقتصادية على الإطلاق، وذلك إن الغرض الأساسي الذي يدفع البلاد إلى القيام بالتنمية الاقتصادية إنما هو انخفاض مستوى المعيشة و الفقر و زيادة نمو عدد السكان فيها ولا سبيل إلى القضاء على الفقر و انخفاض مستوى المعيشة ، وتحاشي المشكلة السكانية ،إلا بزيادة الدخل القومي الحقيقي ،وذلك من خلال إتاحة الفرص للحصول على الحاجات الأساسية من السلع و الخدمات التي تنتجها الموارد الاقتصادية المختلفة خلال فترة زمنية معينة حيث إ ن زيادة الدخل القومي الحقيقي في أي بلد من البلدان، إنما تحكمه عوامل معينة

1- علي شريف ،التنمية الاقتصادية في العالم العربي ،دار جليس الزمان ،عمان ،2010 ص 11

مثل: الزيادة في السكان وإمكانيات البلد المادية والفنية. فكلما توافرت أموال أكثر، وكفاءات أحسن، أمكن تحقيق زيادة أعلى في الدخل القومي الحقيقي، وبالعكس، كلما كانت هذه العوامل نادرة، فإن نسبة ما يمكن تحقيقه من زيادة في الدخل القومي الحقيقي عادة ما تكون صغيرة نسبياً .
وكذلك، فإنه كلما كان معدل الزيادة في السكان كبيراً اضطرت الدول إلى العمل على تحقيق زيادة أعلى في دخلها القومي الحقيقي، غير أن حدود هذه الزيادة تتوقف على إمكانيات الدول المادية والفنية وعموماً، يمكن القول، بأن زيادة الدخل القومي الحقيقي أياً كان حجم هذه الزيادة أو نوعها، إنما تعتبر من أولى أهداف التنمية الاقتصادية على الإطلاق في الدول النامية اقتصاديا [11].

٢_ رفع مستوى المعيشة :

يعتبر تحقيق مستور معيشة مرتفع من بين الأهداف الهامة التي تسعى الدول النامية لتحقيقها ، لأن ارتفاع مستوى المعيشة للسكان بعد من الضرورات الأساسية للحياة من مأكل و ملبس و مسكن فالتنمية الاقتصادية ليست مجرد وسيلة لزيادة الدخل القومي السنوي فحسب، وإنما هي أيضا وسيلة لرفع مستوى معيشة سكان تلك الدولة ففي معظم الدول يلاحظ بأن هنالك فئة معينة من السكان مسيطرة سيطرة كاملة على الموارد المالية ، وعلى معظم الأنشطة الاقتصادية في الدولة ، مما يدل على أن الدخل غير موزع توزيعا عادلا بين فئات المجتمع كذلك فإن هنالك ارتباطا وثيقا بين عدد السكان و الدخل ، فكلما كانت زيادة السكان أكبر من زيادة الدخل ، انخفض مستوى نصيب الفرد ، وأدى بالتالي إلى انخفاض مستوى المعيشة.
ويُقاس مستوى المعيشة بمؤشرات كثيرة مثل: ما يستهلكه الفرد من السلع والخدمات، و إشباع حاجاته الثقافية والحضارية. وتقاس قدرة الفرد على الإشباع بمستوى متوسط نصيب الفرد من الدخل، وبمستوى توزيع الدخل، فكلما كان متوسط دخل الفرد مرتفعاً دلّ ذلك على) ارتفاع مستوى المعيشة[2].

٣_ تقليل التفاوت في توزيع الدخل و الثروات :

يعتبر تقليل التفاوت في توزيع الدخول هدف من الأهداف الاجتماعية في عملية التنمية الاقتصادية ،

فأغلب الدول النامية التي تعاني من انخفاض الدخل القومي ، ومن انخفاض متوسط نصيب الفرد ،

1- كامل البكري ،التنمية الاقتصادية في العالم العربي دار جليس الزمان عمان 2010 ص 71.

2- اسماعيل عبد الرحمان وحربي عريقات ،مفاهيم اساسيات في علم الاقتصاد الكلي ،دار وائل للطباعة والنشر ،ط1 ،عمان 1999م ص 56.

تعاني أيضا من الإختلالات في توزيع الدخل و الثروات فقد تستحوذ فئة صغيرة من السكان على جزء كبير من الثورة ، بينما تعاني غالبية السكان من الفقر و الحرمان و انخفاض مستوى دخولهم ، مما يؤدي إلى تدني المستوى المعيشي و الصحي والتعليمي ، و تزداد هذي الظاهرة تفاقا كلما كبر حجم السكان ، واتسعت حدود الدولة. ومما لا شّك فيه، أن التفاوت في توزيع الدخول له مساوئ تتمثل في عدم شعور الأغلبية بالعدالة الاجتماعية، ويؤدي هذا التفاوت إلى وضع الأفراد في طبقات، مما يؤدي إلى هدر الموارد الاقتصادية. فالأغنياء سينفقون أموالهم على السلع الكمالية، فتتجه الدولة إلى الاستيراد من الدول المتقدمة، مع ما يرتبط بهذا من عجز في ميزان المدفوعات ومتاعب اقتصادية أخرى

٤_تعديل التركيب النسبي للاقتصاد القومي:

وهذا الهدف يدور حول تعديل التركيب النسبي للاقتصاد القومي وتغيير طابعه التقليدي ففي الدول النامية يقلب القطاع الزراعي على البيان الاقتصادي في المجال الإنتاج ، ومصدر العيش للغاية العظمى من السكان كما وإنها تلعب الدور بالنسبة للقطاعات الأخرى كمصدر من مصادر الدخل القومي وان سيطرت على الاقتصاديات الدول النامية يشكل خطرا جسيما نتيجة التقلبات الاقتصادية في الإنتاج والأسعار فمثلا إذا جاء المحصول الزراعي وفيرا أو ارتفعت أسعار الأسواق العالمية أدى ذلك حدوث موجه من الإنعاش والرواد والعكس صحيح ، إذ جاء المحصول قليلا وانخفاض الأسعار العالمية عالميا فانه يؤدي إلى كساد والبطالة في البلاد ومن ثم فان التنمية الاقتصادية لابد أن تسعى إلى التقليل من سيطرة الزراعة على الاقتصاد القومي والإفساح للصناعة لتلعب دورها إلى جانب بقيه قطاعات الاقتصاد القومي الأخرى وبذلك تضمن القضاء على التقلبات التي تصيب النشاط القومي نتيجة السيطرة الزراعية عليه أو على الأقل تضمن التخفيض من حدتها وتخصيص نسبه غير قليله من الموارد البلاد المخصصة للتنمية الاقتصادية ، للنهوض بالصناعة سواء كان ذلك بإنشاء صناعات جديدة أم توسع في الصناعات القائمة، وذلك حتى يضمن القضاء على المشاكل العديدة التي تثيرها سيطرة الزراعة على البنيان الاقتصادي .[1]

1- كامل البكري ،مرجع السابق ، ص 74 .

وتنفيذ استراتيجيات وطنيه للتنمية المستدامة وقد التزم قاده العالم بما يلي :

1. تخفيض نسبة الذين يعانون من الجوع إلى نصف في العالم تخفيض نسبه الذين يعيشون على اقل من نسبه الدولار واحد في اليوم إلى نصف
2. تحقيق المساواة بين الذكور والإناث في التعليم تحقيق الدراسة الابتدائية في جميع أنحاء العالم
3. تخفيض معدل الوفيات الأمهات أثناء الولادة بمعدل 30 تخفيض معدل وفيات الأطفال بنسبه 39
4. وقف ومنع انتشار فيروس نقص المناعة المكتسبة الايدز الملا ريا و الأوبئة الأخرى.

٥_استثمار الموارد الطبيعية :

ويهدف إلى تعزيز الاستثمارات المحلية والدولية للموارد الطبيعية الموجودة في الدول من خلال دعم البنية التحتية العامة، بالإضافة إلى توفير الوسائل المناسبة لتقديم الدعم للإنتاج في استثمارات الدولة.

٦_دعم رؤوس الأموال :

وهنا تكمن النقطة في مساعدة رجال الأعمال والذي يعتبروا رؤوس الأموال العامة في الدولة، خاصة التي تعاني من ضعف نموها الاقتصادي، والسبب هنا هو قلة الادخار المرتبطة بالاحتياط المالي للدولة فتقوم الحكومة بدعم البنوك التجارية لتوفير الأوراق المالية المتنوعة كالسندات .

٧_الاهتمام بالتبادل التجاري :

هذا الهدف يعتمد على تنمية التجارة، ويهتم بمتابعة الصادرات، والواردات فالدولة والتي تعتمد على فكرة تعزيز التجارة بين الدول النامية، والدول الأخرى.

٨_معالجة الفساد الإداري :

حيث تقوم الدولة بسن القوانين و التشريعات التي تحجم فكرة انتشار الفساد الإداري في المؤسسات، والذي يؤثر على الاستقرار المالي في القطاع الاقتصادي، ويستغل موارده، ويضعف من إمكانية تحقيق النمو الاقتصادي فالدولة.

٩_إدارة الديون الخارجية :

عندما تفتح الدولة أبواب الاستثمار الخارجي، يجب عليها إدارة الديون بشكل سليم، وذلك لمتابعة المبالغ المالية المدنية على حكومات الدول النامية، بالإضافة إلى الحرص على توفير تسهيلات مناسبة لسداد هذه الديون مما يساهم في تعزيز النمو الاقتصادي، وزيادة النفقات الخاصة بالإنتاج.

ثانيا : متطلبات التنمية الاقتصادية

هناك العديد من العناصر التي لابد من توافرها، والتي تعتبر رافعة أساسية من اجل النهوض بالتنمية الاقتصادية وللوقوف على اتجاهات التنمية لابد من قياس مؤشراتها للحكم على مدى نجاح التخطيط الاقتصادي، لتحقيق الأهداف التنموية في بلد ما وكذلك لابد التعرف إلى العوامل و المعوقات التي تقف عائقا أمام التنمية الاقتصادية، دون تحقيق أهدافها الاقتصادية، والتي تتطلب دراستها وتحليلها، فسوف نتناول هذه العناصر و العوامل فيما يلي :

1 - عناصر التنمية الاقتصادية

إن نجاح التنمية الاقتصادية يقتضي توفر عدة عناصر لتكون الرافعة الحقيقة لتحقيق أهداف وغايات التنمية الاقتصادية، واهم هذه العناصر ما يلي :

- خلق الإطار الملائم لعملية التنمية.
- التصنيع .
- رفع المستوى الاستثماري (التراكم الاستثماري) .

2 - مؤشرات قياس التنمية

يعتبر قياس المؤشرات التنمية الاقتصادية على درجة كبيرة من الأهمية، للوقوف على اتجاهات التنمية، و الحكم على مدى نجاح التخطيط الاقتصادي، لتحقيق الأهداف التنموية و تعتبر المؤشرات الاقتصادية جزءا مهما من مجموعة المؤشرات المستعملة في دراسة التنمية بشكل عام وذلك إلى جانب مجموعة المؤشرات الاجتماعية و الثقافية و السياسية و سوف نتطرق إلى أهم المؤشرات التنمية الاقتصادية،والتي تستخدم في الحكم على مدى تقدم أو تأخر اقتصاديات الدول بعضها عن بعض[1]:

1- البنك الدولي ،تقرير عن التنمية في العالم ،واشطن ،1986 ،ص 46 .

I. مؤشر الناتج المحلي الإجمالي :

هو احد أهم المؤشرات الاقتصادية التقليدية التي تقيس النمو الاقتصادي، فكلما ارتفع هذا المؤشر كان ذلك دلالة على تقدم اقتصاد الدولة، وقد قسم الدولي العالم إلى خمس مجموعات من الدول، على أساس حدود معينة لمعدل الناتج القومي:

1. المجموعة الأولى من الدول :

وهي التي يقل فسها معدل الناتج القومي الإجمالي عن 370 دولار، ويبلغ عدد هذه الدول 36 دولة، وتشكل 53% من مجموع سكان العالم، في حين لا تتجاوز حصتها 5% من مجموع الإنتاج العالمي.

2. المجموعة الثانية من الدول :

وهي التي يتجاوز فيها معدل الناتج القومي الإجمالي عن 370 دولار، فيبلغ عدد هذه الدولة 60 دولة، وتشكل 23% من مجموع سكان العالم، و تبلغ حصتها 14%من مجموع الإنتاج العالمي .

3. المجموعة الثالثة من الدول :

وهي التي تبلغ فيها معدل الناتج القومي الإجمالي 4200 دولار و أكثر، ويبلغ عدد هذه الدول 18 دولة و تمثل الدول الصناعية و تبلغ حصتها 64% من مجموع الإنتاج العالمي، بينما تشكل 15% من مجموع سكان العالم.

4. المجموعة الرابعة من الدول :

فهي مجموعة الدول المصدرة للنفط ذات فائض في رأس المال ، ويبلغ معدل الناتج القومي الإجمالي فيها حوالي 5000 دولار، وتبلغ حصتها 1،4% من مجموع الإنتاج العالمي ، بينما يشكل 0،6% من مجموع سكان العالم .

5. المجموعة الخامسة من دول :

وهي مجموعة الدول التي كانت تأخذ حتى وقت قريب بالتخطيط المركزي ، ويبلغ معدل الناتج القومي الإجمالي فيها تقريب 4300 دولار ، وتبلغ حصتها 15% من مجموع الإنتاج العالمي ، بينما تشكل 8% من مجموع سكان العالم .

1_نصيب الفرد من الناتج المحلي :

وهذا المؤشر يشير إلى نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ، وهو تعبير لقيمة السلع و الخدمات التي ينتجها الفرد الواحد في دولة ما ، و يساوي مجمل الناتج المحلي مقسوما على عدد السكان ، فكلما ازداد نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي دل ذلك على نمو الاقتصاد بشكل أفضل .

2_نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي :

وهو يقيس نسبة مجمل الاستثمارات إلى مجمل الناتج المحلي ، لذا فان ارتفاع هذا المؤشر يعني تمويل جيد للنشاطات الهادفة إلى تحقيق التنمية الاقتصادية .

3_نسبة الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي :

وهو عبارة عن نسبة الدين الإجمالي لأية دولة إلى مجمل ناتجها المحلي ، ومن الأفضل للتنمية الاقتصادية أن تكون هذه النسبة في أدنى مستوياتها .

4_مستوى التضخم :

ويعرف مستوى التضخم بأنه المعدل السنوي للتغير في الأسعار المستهلك في سنة معينة مقارنة بالأسعار المستهلك في السنة السابقة ، وهو مؤشر لارتفاع أسعار السلع الأساسية بشكل واضح ، مما يؤثر على الظروف المعيشية ، وكلما انخفض مستوى التضخم كان ذلك دليل على تقدم الاقتصاد .

5_مشاركة القطاعات الاقتصادية الرئيسية (الصناعة ، الزراعة ، السياحة) في الناتج المحلي الإجمالي :

وتعتبر زيادة مشاركة هذه القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي دليلا مهم على تحقيق التنمية الاقتصادية .

6_الفائض في الميزان التجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي :

يعتبر الميزان التجاري لدولة ما هو الفرق بين القيمة النقدية لصادرات هذه الدولة و القيمة النقدية لوارداتها ، خلال فترة زمنية معينة وهو الميزان المفضل للدولة ، يسمى بالفائض التجاري الذي تكون فيه قيمة الصادرات اكبر من قيمة الواردات ، والميزان غير المفضل للدولة هو الذي تكون فيه الواردات اكبر من الصادرات يسمى بالعجز التجاري ، فكلما كان الفائض في الميزان التجاري كبيرا دل ذلك على ارتفاع مستوى التنمية الاقتصادية.

7_مستوى الفقر :

هو ادني مستوى المعيشة و يسمى هذا المستوى (خط الفقراء) وهو مؤشر يمكن من خلاله الحكم على مقدار التطور في التنمية الاقتصادية ، فكلما ارتفع مستوى خط الفقر كانت الدولة بعيدة عن التنمية الاقتصادية .

8_مستوى البطالة :

وكما هو الحال في مستوى الفقر ، فان ارتفاع نسبة العاطلين عن العمل دلالة على انخفاض مستوى التنمية الاقتصادية .

9_معدل نمو السكان :

يساهم نمو السكان المرتفع في زيادة الضغوط الاقتصادية الداخلية و الخارجية ، و ارتفاع الطلب على الخدمات مما يشكل عبئا متزايدا على التنمية الاقتصادية .

ثالثا : معوقات التنمية الاقتصادية

تواجه التنمية الاقتصادية معوقات كثيرة تحد من كفاءتها و فعاليتها و تحد من قدرتها على الوصول إلى أهدافها ،و تصنف عوائق التنمية اعتمادا على معايير مختلفة وهناك عدة معايير مهمة يمكن بناء

تصنيف عوائق التنمية الاقتصادية عليها وقد ارتأينا تصنيف عوائق التنمية الاقتصادية اعتمادا على المجال الرئيسي التي تؤثر فيه هذه العوائق وهي على النحو التالي[1]:

- **العوائق الطبيعية :**

وهي تشكل في مجملها العوامل الطبيعية من المناخ و التربة و ارض صالحة للزراعة و موقع جغرافي و وفرة مياه و مصادر طبيعية ،وان وقوع الدول ضمن ظروف طبيعية غير مواتية يشكل عائقا للتنمية فيها .

- **العوائق الاقتصادية :**

تعاني غالبية الدول من عقبات اقتصادية من أهمها انخفاض مستوى الدخل ، مما ينعكس على تردي الوضع الصحي و الغذائي و التعليمي و هذا يترتب عليه آثار سلبية على مدى المتوسط و البعيد تؤدي إلى انخفاض إنتاجية العاملين و تراجع الكفاءة و الفعالية ، و بالتالي فان تدني مستوى الدخل يؤدي إلى انخفاض معدل الادخار و انخفاض الاستثمار .

- **العوائق السياسية :**

يعتبر العامل السياسي عاملا قويا في عملية التنمية لان عدم توافر الاستقرار السياسي يشكل عائقا أمام التنمية الاقتصادية .

- **العوائق التكنولوجية والتنظيمية :**

إن دفع عجلة التنمية الاقتصادية يتطلب ضرورة توافر أساليب عمل حديثة و تنظيمات عصرية و موارد بشرية ملائمة ، وكما يتطلب ذلك ضرورة الابتعاد عن الأساليب التقليدية و المعقدة و العمل على إدخال العنصر التكنولوجي .

- **العوائق الاجتماعية :**

هناك بعض القيم الاجتماعية البالية و السائدة في المجتمعات خاصة النامية تقف عائقا أمام التنمية ، فالعمل له مواصفات و مسؤوليات محددة و غالبا لا يتم التعيين بناء على القدرات و الكفاءات و الخبرات ، وإنما على المحسوبيات العشائرية والوساطات الطائفة و الحزينة ،مما يؤدي في النهاية إلى وجود عدد كبير من العاملين وراء المكاتب ، و يكون الإنتاج قليلا أو ما يمكن تسميته بالبطالة المقنعة.

1- اللوزي ،التنمية الادارية ،دار وائل للنشر ،ط2 عمان ،2002 ص 70 .

- **الفساد :**

يعتبر الفساد احد عوائق التنمية الاقتصادية وله نتائج سلبية و تتمثل في[1] :

- ✓ الفشل في جذب الاستثمارات الخارجية وهروب رؤوس الأموال المحلية ، فالفساد يتعارض مع وجود بيئة تنافسية حرة و التي تشكل شرطا أساسيا لجذب الاستثمارات المحلية و الخارجية على حد السواء ، وهو ما يؤدي إلى ضعف عام في توفير فرص العمل و يوسع ظاهرتي الفقر و البطالة .
- ✓ هدر الموارد بسبب تداخل المصالح الشخصية بالمشاريع التنموية العامة ، و الكلفة المادية الكبيرة للفساد على الخزينة العامة كنتيجة لهدر الإيرادات العامة .
- ✓ الفشل في الحصول على المساعدات الأجنبية ، كنتيجة لسوء سمعة النظام السياسي .

هجرة الكفاءات الاقتصادية نظرت لغياب التقدير و بروز المحسوبية و المحاباة في أشغال المناصب العامة .

خلاصة

إن الفساد لا يعتبر بأي حال من الأحوال قضية جديدة إلا إن زيادة حجمه واتساع دائرته وتشابك وترابط آلياته بفعل زيادة الاندماج العالمي على جميع المستويات جعل منه ظاهرة عالمية خطيرة خاصة الفساد الاقتصادي الذي ينطوي على تدمير الاقتصاد والقدرة المالية وبالتالي عجز الدولة على مواجهة التحديات لنموها وتقدمها بالإضافة إلى ذلك فهو يهدد مسيرة التنمية الاقتصادية التي تعمل بها الأمة على تحسين الرفاهية الاقتصادية فهي تلك الإجراءات المستدامة والمنسقة التي تساهم في تعزيز مستوى المعيشة والصحة الاقتصادية للدول

1- محمد المهايني ،اليات حماية المال والحد من الفساد الاداري بحوث واوراق عمل في مؤتمر المنعقد في الرباط مايو، ص 33 ص 34 .

الفصل الثاني

الفصل الثاني : واقع الفساد الاقتصادي في الجزائر وطرق مكافحته

يعرف الفساد على انه سوء استعمال السلطة من اجل تحقيق مكاسب خاصة ، وهو منتشر في كل دول العالم دون استثناء لكن بدرجات متفاوتة كما انه له العديد من الآثار السلبية على الاقتصاد بل يعتبر أهم عامل يعوق مسيرة التنمية في البلاد ، و الجزائر كغيرها من دول العالم تعاني من استفحال و انتشار واسع لهذه الظاهرة في جميع المجالات و القطاعات ، خاصة من الفوائض المالية التي تحققها نتيجة لارتفاع سعر البترول وضخامة المشاريع الحكومية ، حيث وصل الفساد إلى مستويات قياسية فبالرغم من اسهتلاكها لموارد مالية ضخمة ،إلا أنها لم تستطع تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية المنشودة ، حيث مازالت تعرف مستويات مرتفعة للفقر و البطالة و تدني مستوى المعيشة لفئات واسعة من الشعب وذلك يرجع أساسا إلى الاستخدام غير الكفء لهذه الموارد ، حيث يتم هدرها و سرقتها و اختلاسها مما يتسبب في تداعيات اقتصادية و اجتماعية تؤثر سلبا على التنمية وعلى أداء الاقتصاد الجزائري بصفة عامة .

المبحث الأول : الفساد الاقتصادي في الجزائر

المطلب الأول : مراحل الفساد الاقتصادي في الجزائر

مما لا ريب فيه إن ظاهرة الفساد في الجزائر ليست وليدة صدفة ، بل هي نتاج للتطورات السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية التي مرت بها الجزائر ، والتي ساهمت في إيجاد و تهيئة مناخ خصب لنمو و استفحال الفساد بشتى أشكاله في جميع المجالات .

يمكن تقسيم المراحل التي مرت بها ظاهرة الفساد في الجزائر إلى المراحل التالية[1]:

1_ المرحلة الأولى :1962_1965

في هذه الفترة بدأت البوادر الأولى لظهور الفساد في الجزائر ، وكغيرها من بلدان العالم الثالث فان الجزائر عرفت في هذه المرحلة الانتقالية العديد من مظاهر الفساد كالبيروقراطية ،المحسوبية و الرشوة .

1- تم تقسيم بالاعتماد على :_عبد الحميد إبراهيمي،دراسة حالة الجزائر ،بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها المركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي بالإسكندرية "الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية "،الطبعة الأول ،مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت ،2004،ص 890-894.

ففي هذه المرحلة بدأت أهداف الثورة تنحاز عن مسارها من خدمة أهداف وطني نبيلة إلى خدمة مصالح أشخاص معينين في السلطة ، حيث ظهرت العديد من الخلافات و الصراعات حول مناصب المسؤولية بين العسكريين و السياسيين ، وقد تسبب غياب الإطارات و الكفاءات التي تتضمن السير الحسن لأمور و شؤون الدولة ، في قيام البعض منهم باستغلال الوضع و البحث الدائم عن الثراء غير المشروع على حساب الفئات الضعيفة من الشعب ، ومن أشهر فضائح الفساد في هذه الفترة[1] .

قضية المجاهدين المزيفين :

لقد اشترط لإعداد بطاقة المجاهدين وجود شاهدين فقط ، وهذا ما تسبب في تضخيم العدد لأناس علاقة لهم بالثورة و الجهاد وهدفهم هو الحصول على عائد مالي غير مشروع و بدون عناء ، حيث تجاوز عدد البطاقات المزيفة عن 10000 بطاقة .

قضية خزينة جبهة التحرير الوطني :

تعتبر هذه القضية من أشهر الفضائح التي أثيرت في تلك الفترة ، حيث تضمنت هذه القضية سرقة الأموال جبهة التحرير الوطني و تحويلها الى خارج هذه الأموال في حقيقة الأمر تمثل اشتراكات متبرع بها ، حيث قدرت قيمتها 43 مليون فرنك سويسري .

قضية صندوق التضامن الذي أنشأه الرئيس أحمد بن بلة :

والذي كانت تجمع فيه مجل التبرعات الموجهة لمساعدة الفئات الضعيفة في المجتمع ، حيث تم الاستلاء عليها بطريقة غير مشروعة من قبل فئات معينة تسعى للكسب غير المشروع .

2_المرحلة الثانية :1966_1979

أخذت ظاهرة الفساد في هذه الفترة منحنيات و اتجاهات متصاعدة ، حيث عرفت هذه المرحلة بمرحلة الفساد الكبير ، حيث قامت الدولة بضخ أموال ضخمة في القطاع الصناعي نتيجة لتبنيها لنموذج الصناعات المصنعة ، و الانطلاق بوتيرة متسارعة اقل ما يقال عنها أنها كانت تفتقد للعقلانية و الرشادة المطلوبة ، وهذا ما أدى إلى هدر و اختلاس كبير للموارد المالية للدولة[2].

1- عبدو مصطفى،تأثير الفساد السياسي في التنمية المستدامة – حالة الجزائر 1995-2006،مذكرة ماجستير في علوم التسيير(غير منشورة)،إشراف الأستاذ الدكتور غضبان مبروك،جامعة الحاج لخضر ،باتنة ،2008،ص 67.

2- مرجع نفسه ،ص 68.

فعملية التصنيع التي اتبعتها الجزائر في بداية السبعينات تطلبت أموالا ضخمة ، حيث أعدت لها الدولة المليارات من الدولارات ، خاصة مع الاعتماد على الربح البترولي الذي سهل من مهمة توفير السيولة المالية ، لكن في المقابل ازدادت حاجة الدولة إلى استراد التكنولوجيا و الاستعمال المفرط للتعاون التقني لبناء المنشات الصناعية الضخمة، حيث لم يكن بمقدور الدولة الاعتماد على العنصر البشري المحلي ، فقامت بإبرام عقود متنوعة مثل عقود "المفتاح في اليد" و "المنتج في اليد" وغيرها من الصفقات التي تم إبرامها مع شركات فرنسية و أمريكية و يابانية ، والتي كانت في حقيقة الأمر صفقات تجارية أكثر منها صفقات متعلقة بنقل و توطين التكنولوجيا .

ولعل من أهم النتائج الوخيمة لهذه السياسة ما حدث لجل الشركات و المركبات الصناعية التي تم إنشاؤها خلال هذه الفترة ، حيث عرفت أخطاء و مشكلات تقنية عديدة ، و نفقات باهضة أدت إلى تأخرها في بدء عملية الإنتاج مثل مجمع سكيكدة للغاز المميع الذي تم إسناد عقد إنشائه في عام 1968 لشركة فرنسية و أخرى أمريكية ، وقد عرفت الأجهزة المركبة و الوسائل المستعملة فيه مشكلات تقنية كثيرة ، وكذلك مجمع ارزيو للغاز المميع بوهران ، الذي بدأت الأشغال به عام 1973 من طرف شركة أمريكية ، حيث طرأت عليه العديد من المشكلات التي تسببت في تأخيرات و نفقات زائدة[1] .

وكانت السلطات الجزائرية خلال هذه الفترة تصرح بفخر إن الاستثمارات تمثل من 40%إلى 50% من مجموع دخلها القومي ، وهذه النسبة من بين أعلى النسب في العالم ، كما كانت تصرح إن الاستثمارات المخصصة للقطاع الصناعي تتراوح ما بين 53% إلى 60% من مجموع الاستثمارات ولكن الأمر الذي سكت عنه هو إن التسيير البيروقراطي للمشاريع و الفساد ، و قلة التحكم في إدارة الاستثمارات ، إلى جانب قلة التنسيق و البرمجة ، قد تسببت في نفقات و خسائر مالية كبيرة[2]

3_المرحلة الثالثة : 1980_1989

بالرغم من الإصلاحات الاقتصادية التي بدأت في فترة الثمانينات ، إلا إن الفساد استمر في الاتساع و التغلغل في الاقتصاد الوطني ، حيث شمل برامج مهمة للاستثمار في القطاعات التي شهدت بعض التأخر مثل بناء السدود و العمران و المنشات الصحية و الجامعات و إنشاء الطرقات و السكك الحديدية و المطارات ، وكلها مشاريع يسهل إخفاء ممارسات الفساد فيها ، فالبرغم من

1- عبد الحميد إبراهيمي ،مرجع سبق ذكره ،ص 844.

2- مرجع نفسه ،ص 450.

الرقابة التي فرضت على العقود الكبيرة ابتداء من 1980 ، إلا إن ذلك لم يغير شيئا بخصوص فضائح الفساد ، ولعل من أهم القطاعات الاستثمارية التي شملها الفساد في هذه المرحلة ما يلي[1] :

الصناعة : استمرت ممارسة الفساد في القطاع الصناعي ، ولكن بوتيرة اقل من الفترة السابقة بسبب توجه الاستثمارات نحو القطاعات أخرى أصبحت ذات أولوية في هذه الفترة و بقي القطاع الصناعي معتمدا بشكل رئيسي على الخارج في تصميم المشاريع و انجازها و استيراد التكنولوجيا مثلما كان الحال في الفترة السابقة ، وقد تجاوزت الاستثمارات الصناعية 100 مليار دينار أي حوالي 20 مليار دولار أمريكي ، التهم الفساد منها حوالي 8 مليارات دولار .

النقل : عرف قطاع النقل كثيرا من الفضائح سواء تعلق الأمر بالسكك الحديدية ام بالنقل الجوي أو البحري ، و فيما يلي نستعرض أمثلة لأشهر عمليات الفساد في قطاع النقل و التي حدثت خلال هذه الفترة .

طريق سكة الحديد بين رمضان جمال و جيجل (أكثر من 100كلم)، أسندت مهام انجاز هذا الجزء من السكة الحديدية إلى الشركة الفرنسية ، ولكن قبل بضعة أشهر من توقيع العقد و بدء الإعمال ، طلبت الشركة الفرنسية إعادة تقويم المشروع بحوالي مليار دينار جزائري ، أي ما يعادل حوالي 200 مليون دولار أمريكي ، و هو ما يمثل زيادة في قيمة المشروع بحوالي 35% من القيمة المتفق عليها في البداية ، و بالفعل تم ذلك حيث حصلت الشركة على مبلغ إضافي قدر بمليار دينار أي ما يعادل 200 مليون دولار .

في إطار المخطط الخماسي 1980_1984 كلفت الشركة الوطنية للسكك الحديدية شركة أجنبية ببناء تسعة و أربعين مركزا لصيانة القطارات و السكك الحديدية ، و الشيء الملاحظ عن هذه الصفقة هو ان السعر المتفق عليه كان باهضا جدا و غير مبرر على الإطلاق ، و بالرغم من ذلك فان عدد كبير من هذه المراكز أهملت بعد بنائها ولم تستعمل قط .

البناء : في إطار المخطط الخماسي 1980_1984 استفاد قطاع البناء من عدة مشاريع لبناء العديد من المنشات الصحية و التربوية ، و الوحدات الكنية حيث خصصت لها مبالغ ضخمة ، ما جعل هذا القطاع بيئة خصبة لنمو الفساد و استفحاله على النطاق واسع ، فظهرت فضائح مالية كبيرة مرتبطة بمشاريع البناء كلفت بها شركات فرنسية ، التي كانت تمارس الفساد بشكل موسع من اجل الحصول على العقود و إقصاء الشركات الأجنبية الأخرى المنافسة لها ، و أهم الولايات التي

1- مرجع نفسه ، ص 855-858.

شملها الفساد في مشاريع البناء خلال هذه الفترة هي قالمة ، أم البواقي ، باتنة و الجلفة ، فاستنادا إلى ما يقارب خمسون ألف وحدة سكنية تم انجازها ، قدرت المبالغ المختلسة عن طريق الفساد بأكثر من 133 مليون فرنك فرنسي أي ما يعادل 30 مليون دولار أمريكي .

4_المرحلة الرابعة :الفساد في فترة التسعينات 1990_1999

تعد هذه المرحلة من أصعب و اعقد المراحل التي مرت بها الجزائر منذ الاستقلال ، وذلك نتيجة للازمة الأمنية التي عرفتها هذه الفترة من جهة ، و من جهة أخرى لكونها تعتبر مرحلة انتقالية في الاقتصاد الجزائري (انتقال من نظام الاشتراكي إلى النظام الرأس المالي الحر) حيث تسبب ذلك في شعور مؤسساتي كبير ، نتيجة لإعادة الهيكلة الاقتصادية التي فرضها صندوق النقد الدولي على الجزائر ابتداء من 1994 ، حيث بلغ الفساد مستويات قياسية لدرجة انه أصبح يتم النهب علنا للثروات الوطنية[1] .

5_المرحلة الخامسة : 2000_2016

تشهد الجزائر في السنوات الأخيرة مفارقات عجيبة عقب مظاهر خطيرة للفساد،تجلت في تورط مسؤولين كبار في فضائح اختلاس مليارات الدولارات خاصة مع الأموال الضخمة التي تضخ لتمويل الاقتصاد الوطني في إطار كل من برنامج الإنعاش الوطني وبرامج دعم النمو والمخطط الخماسي 2010-2014،الذي خصص له حوالي 286 مليار دولار ،والمخطط الخماسي الأخير 2015-2019 والذي خصص له 262 مليار دولار،وهي مبالغ ضخمة حولت الجزائر إلى ورشة مفتوحة على الكثير من المشاريع الكبرى الخاصة بالبنية التحتية ،وفي نفس الوقت حولتها إلى مملكة للفساد بمختلف أشكاله (رشوة ،نهب المال العام وتحويله لحسابات شخصية في الخارج،وعقد العديد من الصفقات المشبوهة،.....الخ)،تكبدت الجزائر من جرائه قرابة 30 مليار دولار بين عامي 2000-2010 .[2]

فمنذ 2003 انفجرت العديد من قضايا الفساد بدءا بقضية البنوك الخاصة التي تم تصفيتها في ظروف جد غامضة بدون متابعة فعلية لأصحابها الذين فروا للخارج ،وعلى رأسها مجمع الخليفة

1- عبد الحميد براهيمي ،مرجع سبق ذكره ،ص 862 .

2- الفساد كبد الجزائر 30 مليار دولار ،مقال منشور على الموقع:

www.raya.Fm/news/view : 34041،17/06/2021، h14: 30

الذي يتكون من شركة الطيران الإشغال العمومية ،ثم فضيحة الطريق السيار شرق–غرب ،وقضية الفساد في شركة سونطراك .

المطلب الثاني : تطور وحجم الفساد الاقتصادي في الجزائر وفقا لبعض المؤشرات الفساد

إن الجزائر بالرغم من امتلاكها لموارد مالية ، بشرية و طبيعية كبيرة إلا أنها لم تستطع تحقيق التنمية الاقتصادية، ويرجع ذلك أساسا إلى استخدام غير الكفء لهذه الموارد ، نتيجة انتشار مختلف أشكال الفساد التي يتسبب في هدرها ، سرقتها و اختلاسا مما يؤثر سلبا على الاقتصاد الوطني ، وعلى تحقيق أهداف و مبادئ التنمية المستدامة و الشاملة .

إن الفساد ظاهرة حساسة و تتم عادة في الخفاء ، وهذا ما يصعب من دراستها و قياسها خاصة في الدول النامية حيث يكون متابعة هذه الظاهرة أمرا في غاية الصعوبة وهذا ما ينطبق خاصة على حالة الجزائر، حيث تكاد تنعدم الأرقام و التقارير الرسمية عن الفساد الاقتصادي ، بالإضافة إلى عدم فعالية الهيئات و المؤسسات المكلفة بمكافحته ، فهي عبارة عن مؤسسات شكلية لا تتمتع بالصلاحيات و الاستقلالية اللازمة لتقوم بدورها بشكل فعال و مناسب .

فالجزائر ونتيجة للمستويات المرتفعة للفساد الاقتصادي الذي تعرفه ،والرتب المتدنية التي تحصل عليها في المؤشرات التي تصدرها المنظمات الدولية الخاصة بالفساد ،تتمثل هذه المؤشرات في : المؤشرات الدولية المعمول بها في تفسير ظاهرة الفساد عديدة ، منها مؤشر مدركات الفساد الصادر عند منظمة الشفافية الدولية، و مؤشر ضبط الفساد الصادر عن البنك الدولي ،وهذي مؤشرات متفق حولها من قبل العديد من المخابر و المنظمات ،خصوصا التي تعمل في الحقل الاقتصادي حيث يشير الجدول إلى ترتيب الدول المغاربية (الجزائر ، تونس ، المغرب)

و الدرجة ممنوحة لها حيث إن الدرجة 0 تعني فساد اكبر و الدرجة 100 تعني فساد اقل .

أولا : مؤشرات الفساد

الجدول (1) : نتائج مؤشر مدركات الفساد في الجزائر بالمقارنة مع بعض الدول المغاربية 2016/2012

الدول العربية	2012		2013		2014		2015	
	الترتيب	الدرجة	الترتيب	الدرجة	الترتيب	الدرجة	الترتيب	الدرجة
الجزائر	105	43	100	36	100	36	88	36
المغرب	88	37	80	37	80	39	88	36
تونس	75	41	79	41	79	40	76	38

المصدر : تقارير منظمة الشفافية الدولية لسنة 2016/2012 (في سنة 2014 من أصل 175 دولة ، وفي سنة 2015 من أصل 176 دولة)

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه ، إن تصنيف الجزائر تبعا لمؤشر مدركات الفساد اقل من 40% حيث حصلت على درجة 36 من أصل 100 في الفترة 2012_2015 ، بالمقارنة مع دول الجوار خلال نفس الفترة ، و هو ما يعني إن ظاهرة الفساد في المغرب و الجزائر بالمقارنة مع تونس عالية جدا ، وان الآليات القانونية و الإجرائية على الرغم من كثافتها إلا إن فعاليتها ضعيفة ، وهي نتائج تبين ضعف المؤسسات الدستورية وعلى رأسها القضاء غير المستقل ، وان قضايا الفساد التي مست الفترة 2003، 2005، 2006، ..... إلى غاية 2010، وما أنجز عنها من آثار اقتصادية ، يترجمها مؤشر الحرية الاقتصادية، كما هو وارد في الجدول أدناه .

الجدول (2) : تطور مؤشر الحرية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2012/2000

	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
قيمة المؤشر	56.8	57.3	61	57.7	58.1	53.2	55.7	56.4	56.2	56.6	56.9	51	52.4

المصدر: عرباوي مصعب، واقع الحكم الراشد في الدول العربية، المصدر السابق .

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه، إن هذا المؤشر لم يسجل تطور ايجابي في مجال الحرية الاقتصادية، حيث بقي مؤشر في حدود اقل من 52% طوال هذه الفترة، وان سهولة ممارسة الأعمال مازال يكتنفها بعض الغموض ، و هو ما تترجمه مؤشرات مناخ الأعمال في الجزائر، حيث تشير تقارير البنك الدولي المرتبط بممارسة أنشطة الأعمال ، ان المستثمرين لا زالوا يواجهون عقبات جراء ثقل العديد من الإجراءات و هو ما يفتح مجال واسع للرشوة و عدم الاستقرار في المنظومة القانونية .

هذا الاتجاه التصاعدي في تطور بؤر الفساد في الجزائر ، تترجمه جملة مؤشرات ، يعرضها الدول أدناه .

الجدول (3) : تطور الفساد في الجزائر حسب بعض المؤشرات خلال الفترة 2015/2000

المؤشر	2000	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
مؤشر فعالية الحكومة	14.1	30.7	30.2	35.1	39	35.6	30.1	32	35.9	38.8	34.6	34	31.6	32	31
مؤشر ضبط الفساد	14.1	21.5	30.2	28.3	41.5	37.6	36.4	34.5	34.5	37.1	36.5	38.3	38.8	38	37.5
إبداء الرأي و المساءلة	13	17.3	17.3	24.5	26.4	22.1	19.7	19.7	17.1	18	18.3	22.3	22.7	22.5	23
نوعية التنظيم و الإجراءات	23	28.9	29.9	29.9	38.2	29.9	27.2	21.8	13.4	10.5	10	9.1	11.5	11.5	10
مؤشر الاستقرار السياسي	9.1	6.7	5.3	10.6	20.7	15.9	14.4	14.8	13.3	11.3	10.4	10	12.8	13	31.5

المصدر: عرباوي مصعب، واقع الحكم الراشد في الدول العربية، المصدر السابق، تقارير منظمة الشفافية الدولية، و البنك الدولي و منتدى البرلمانيين العرب للفترة:2015/2000

1_ مؤشر فعالية الحكومة :

هذا المؤشر يقيس مصداقية الحكومة والتزامها بالسياسات الاقتصادية، من خلال نوعيتها و تنفيذها على ارض الواقع وكذا الليونة في ممارسة الإجراءات المتصلة بحرية الاستثمار ، حقوق الملكية ، حرية العمل ، حرية السياسة الضريبية ، إدارة الإنفاق الحكومي ، إلى آخره من المعايير ، حيث يظهر من خلال الجدول ،إن هناك مجهودات تبدل من اجل الرفع من هذا المؤشر ، وهو تبينه

سنوات 2005 إلى غاية 2010 ، حيث ارتفع المؤشر في المتوسط إلى غاية 35.21 ، و هو ما يعبر عن حالة مستقرة إلا إن النتائج المحققة (بالمقارنة مع حجم الإنفاق العام بدءا من برنامج دعم النمو 2009/2005، و برنامج التنمية الخماسي 2014/2010) ، تعد ضعيفة وذلك نتيجة لحجم الفساد الذي استشرى بشكل ملحوظ ،إذا قدرت تكاليف المشاريع في البنى التحتية بين 5 و 10 أضعافها ، وهو ما حمل الحكومة أعباء هي في غنا عنها ، وذلك نتيجة تفشي بعض الممارسات الخاطئة في الجهاز الإداري المرتبطة بالتعيينات في المناصب و سيادة العلاقات الشخصية و غياب الكفاءة ، وهو ما يعبر عن التراجع في مؤشر الفعالية لدى الحكومة .

2_ مؤشر ضبط الفساد :

يقيس هذا المؤشر بعض ادراكات الفساد منها ، تقديم أموال غير قانونية إلى الرسميين و القضاة ، و الفساد بين المسؤولين الحكوميين ، حيث يلاحظ من خلال الجدول أعلاه إن هناك تحسين في المؤشر خلال سنة 2005 ، حيث وصل المؤشر إلى 41.5 ، ولكن في السنوات التي تليها حدث وان تراجع المؤشر إلى مستويات اقل من 40 درجة ، حيث حاول الحفاظ على شيء من الاستقرار ، من خلال تفعيل عمليات المتابعة الميدانية عبر إصدار حزمة من القوانين و الإجراءات المتصلة بها للحد من ظاهرة الفساد تمثلت في إصدار قانون خاص بالوقاية من الفساد و مكافحته سنة 2006 ، و الإجراءات المتصلة به الردعية منها و القانونية ، وعليه ما دام المؤشر لم يتعدى ال 50 درجة ، فان ضبط الفساد و إدراك مكامنه تبقى من الصعود في الحد منه ، من منطلق إن قيم مؤشر استقلالية القضاء في الجزائر خلال الفترة 2010_2013 لم تتعدى 2.5 درجة من أصل 10 درجات ، وان ترتيب الجزائر تعدت ال 120 درجة من أصل 142 دولة معينة بهذا المؤشر ، و هو ما يعني تعيين معايير الشفافية و الديمقراطية من اجل ضبط ظاهرة الفساد.

3_إبداء الرأي و المساءلة :

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه ، إن هذا المؤشر لم يتجاوز نسبة ال 30% خلال الفترة 2000_2015، مما يعني انه لم تبدل مساعي في مجال تحسين المساءلة و حرية الرأي ، على الرغم من وجود بعض التحسين في سنتي 2005/2004 ، حيث تبين النسب المدونة بعد هذه الفترة هبوط مستوى المؤشر ، مما يعني إن هناك تضييق في مجال حرية التعبير و تكوين جمعيات و حرية الإعلام و المشاركة في الحياة السياسية ، ويبين من جهة أخرى إن الظاهر في ايداء الرأي و المساءلة في الجزائر يعبر عن جوانب سطحية ليس إلا و هو ما يعكس الأداء الضعيف للحكومة

من خلال مؤشر الديمقراطية ، والذي لا يتجاوز 2.21 درجة من أصل 10 درجات ، وتقريبا نفس الشيء بالنسبة للمشاركة السياسية والتي لم تتجاوز 2.7 درجة خلال الفترة 2010_2015 ، وهو ما جعل الجزائر تصنف في المراتب الأخيرة ضمن ال 35 دولة الأخيرة من أصل 167 دولة بسبب التضييقات الممارسة في حق حرية التعبير ، وهو ما يجعل حجم الفساد يتعاظم بشكل تدريجي .

4_نوعية التنظيم و الإجراءات :

هذا المؤشر يسمح بقياس الادركات الحسية لمدى حدوث سياسة غير ودية حيال السوق ، حيث يشير هذا المؤشر إن الإجراءات المتعلقة بالعمال التجارية و تنظيم السوق الجزائرية بقي ضعيفا طوال الفترة ، بدءا من سنة 2009 إلى غاية 2015، حيث حقق المؤشر درجات في مستويات دنيا بين 10.5 درجة و 11.5 درجة من أصل 100 درجة ، علما أن هذه النتائج تؤكدها تقارير مناخ الأعمال في الجزائر ، منها الإجراءات المتصلة بإنشاء المشروع و كذا التراخيص الخاصة بممارسة أنشطة الأعمال و الخوصصة ، و النقص الفادح في الحصول على المعلومات ، وهي الضبابية التي مكنت الفساد من السيطرة على عملية التنظيم و الإجراءات المتصلة بها بالشكل الذي يسمح بعدم استقرار منظومة القوانين ، وهو ما جعل الجزائر تحتل المرتبة 136 من أصل 183 دولة ضمن هذا المؤشر في سنة 2013 .

5_مؤشر الاستقرار السياسي :

من خلال الجدول أعلاه ، نلاحظ أن هذا المؤشر لم يعرف تحسنا إلا في سنة 2005 ، حيث وصل المؤشر قيمة 20.7 من أصل 100 ، وهو مؤشر ضعيف لا يدل على تحسين الأوضاع في المجالات المتصلة بتنظيم المؤسسات و ممارسة مهامها ، و السبب يعود إلى عدم وجود استقلالية بين الهيئة القضائية و التنفيذية ، وهو ما جعل نسبة الامتناع عن تصويت تتجاوز ال 60% في تشريعات 2007 إلى غاية 2011 ، رغم حالات الانفتاح التي تحاول من خلالها الهيئة التنفيذية تقديم انطباع حول نزاهة الاستحقاقات ، وهو ما تنفذه المنظمة العالمية للنزاهة في تقاريرها السنوية حول الجزائر ، وهي عناصر مكنت المال الفاسد من إضعاف الهيئة القضائية و تقوية الهيئة التنفيذية .

ثانيا : حجم الفساد الاقتصادي في الجزائر

نهدف من خلال هذا المبحث الى تحديد حجم الفساد على التنمية الاقتصادية في الجزائر وذلك من خلال ما تبرزهالعلاقة بين بعض مؤشرات الفساد كمؤشرات مستقلة و مؤشر التنمية الاقتصادية كمؤشر تابع .

- **حجم الفساد في الجزائر**

إن تقدير حجم الفساد بشكل دقيق أمر في غاية الصعوبة ، و غالبا ما تكون الإحصاءات الخاصة بالفساد موضوع شك في ظل غياب الإحصاءات الدقيقة ، ولهذا غالبا ما يتم الاستناد إلى دراسات المنظمات الدولية في هذا المجال .

الجدول (4) :تطور مؤشر مدركات الفساد في الجزائر للفترة(2003_2014)

السنوات	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الدرجات	2.6	2.7	2.8	3.1	3.0	3.2
الترتيب العالمي	88	97	97	84	99	99
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الدرجات	2.8	2.9	2.9	2.9	3.6	3.6
الترتيب العالمي	111	105	112	105	88	88

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على مؤشر الشفافية الدولية .

يلاحظ من خلال الجدول إن الجزائر احتلت المرتبة ال 88 عالميا في سلم الفساد ، بعدما كانت في المرتبة 105 سنة 2010 وحصلت الجزائر على تصنيف منخفض جدا بحصولها على تصنيف 3.6 من أصل 10 في المؤشر ، ما يعني إن منظمة "الشفافية الدولية" لم تسجل تطورا ايجابيا خلال الفترة الماضية _ عدم وجود مؤشرات عن إرادة حكومية لمحاربة الفساد _ باعتبارها لم تبتعد كثيرا عن مؤشر "فاسدا جدا" ، بحكم أن تصنيف " 0" يعني فاسد جدا ة تصنيف " 10" يعني "نظيف جدا"، و تصنيف الجزائر كان في حدود 3.6فقط ، وهي نقطة ضعيفة جدا بالنسبة للمنظمة التي تعتبر إن حصول أي دولة على نقاط في حدود ثلاثة نقاط ، هو مرادف لانتشار الفساد بشكل

واسع في دواليب و أجهزة و مؤسسات الدولة و انعدام إرادة سياسية لمحاربته ، كما يلاحظ أيضا استمرار الجزائر في تحقيق نفس النتائج منذ 2003، حيث لم تستطع ان تقفز فوق حاجز ال3 نقاط من عشرة ، ما يعني في منظور هذه الهيئة إن السلطات العمومية لم تبذل مجهودات في هذا المجال من اجل محاصرة بؤر الفساد المستشرية في البلاد .

المبحث الثاني : آليات مكافحة الفساد الاقتصادي في الجزائر

المطلب الأول : قوانين المتعلقة بالمكافحة

بعد مصادقة الجزائر على الاتفاقيات الدولية المتعلقة بمكافحة الفساد بمختلف أشكاله ، قامت هذه الأخيرة بتفعيل مؤسساتها القانونية و مؤسسات المجتمع المدني الهادفة إلى المساهمة في محاربة هذه الظاهرة ، و تتجلى أهم هذه الهيئات في : الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد و مكافحته ، ومجلس المحاسبة اللذان خول لهما الدستور الصلاحيات الواسعة والدقيقة تمكنهما من تقديم تقارير سنوية إلى رئيس الجمهورية، تخص تسيير المال العام و طرق إنفاقه ، وعرض ملفات المشتبهين فيهم و التحقيق في قضاياهم ، و كذا الهيئة الوطنية لحقوق الإنسان ، الذي كشف العديد من تقاريره عن حقائق تؤكد انتشار الفساد ، و المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي المطالب بتقديم تقريره السنوي ، يضع فيه الحكومة أمام حقيقة مسؤوليتها ، بالإضافة إلى الجمعيات الوطنية ، منها الجمعية الوطنية للدفاع عن المستهلك التي تهدف إلى ضمان حماية المستهلك من خلال إعلامه و تحسيسه و توجيه و تمثيله ، وهي تستفيد بالمنفعة العمومية من المساعدة القضائية .

عموما يمكن حصر الآليات المتخذة في محاربة الفساد فيما يلي

- **القوانين المتعلقة بمكافحة الفساد المحلية الدولية : و تتمثل في :**

✓القانون رقم 06_01 المؤرخ في 20 فبراير 2006 و المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته والذي حدد مجال الفساد ب:

✓اختلاس ممتلكات و الإضرار بها .

✓الجرائم المتعلقة بالصفقات العمومية .

✓التسيير عن جرائم الفساد .

بالإضافة إلى :

✓توقيع الجزائر اتفاقية مع الأمم المتحدة لمكافحة الفساد عام 2014.

الاتفاقية الإفريقية لمحاربة الرشاد و الفساد ، والتي بدأ العمل بها في 14 ديسمبر 2005. [1]

ما يعاب على الأمر الرئاسي المؤرخ في 23 جويلية 2015 ، والذي ينص على عدم تجريم التسيير ، بأنه يفتح بابا أمام ناهبي المال العام للتصرف في الأملاك العمومية وفق ما تمليه عليهم مصالحهم خاصة في غياب صلاحية المراقب و المحاسب ، فحتى وكيل الجمهورية ليس لديه الصلاحية لفتح أي ملف في قضية الفساد إلا إذا حركت المؤسسة القضية . [2]

المطلب الثاني : إنشاء الهيئة الوطنية[3]

نص القانون 06_01 المؤرخ في 20 فيفري 2006 و المتعلق بالوقاية من الفساد و مكافحته على إنشاء هيئة وطنية للوقاية من الفساد و مكافحته ، كما تضمن هذا القانون ما يلي :

- ✓ تزويد الهيئة بالمعلومات الوثائق .
- ✓ علاقة الهيئة بالسلطة القضائية .
- ✓ السر المهني .
- ✓ إعداد تقرير سنوي ورفعه إلى رئيس الجمهورية .

من بين أهم أهداف هذه الهيئة ما يلي :

- ✓ ترقية تنظيم دورات تدريبية حل ظاهرة الفساد لفائدة الأعوان العموميين الذين يزاولون نشاطهم في الإدارات المركزية القطاع العمومي .
- ✓ إجراء حملات تحسيسية لفائدة المواطنين عن طريق وسائل الإعلام الاتصال .
- ✓ إدماج برامج خاصة بدراسة ظاهرة الفساد ، أنواعها ، و مظاهرها على كافة مستويات التعليم خاصة العالي منه

لكن ما يعاب على هذه الهيئة أنها لم تعطي تجسيدا فعليا لمهامها على ارض الواقع .

1- علي خليفي ،قياس الفساد تحليل ميكانزمات مكافحتها ،دراسة اقتصادية حول الفساد le cahiers de CREAD n 88 ص111.

2 -Mohamed Hachemaoui :la corruption politique en Algérie :l'envers de l'autoritarisme،(www.academia.edu) 2016، p17

3 – www.opnlc.org.dz

الخلاصة

إن الجزائر بالرغم من القوانين الكثيرة التي سنتها في مجال مكافحة الفساد و المؤسسات التي شكلتها و الإصلاحات الكبيرة التي قامت بها إلا أن ذلك يبقى مجرد شكليات فلا القوانين تطبق ولا المؤسسات تقوم بدور فعال في كشف مختلف ممارسات الفساد و الحد منها ، وذلك لعدم منحها الاستقلالية الكافية و الصلاحيات الواسعة و التمويل اللازم لممارسة نشاطها بكل حرية في مجال التحري عن قضايا الفساد و الرشوة و إحالة مرتكبيها على العدالة .

فالجزائر لم تحقق النتائج و الأهداف المرجوة في مجال مكافحة الفساد ، حيث مازال الفساد يستشري و يتوغل على نطاق واسع في الاقتصاد الوطني و في جميع المجالات و القطاعات ، حيث لم تسلم منه حتى القطاعات الإستراتيجية و الحساسة في البلاد كقطاع المحروقات و قطاع الأشغال العمومية و القطاع المصرفي ، حيث شهدت هذه القطاعات أشهر فضائح الفساد ، عرفت ب"فضائح القرن" ، و يتضح ذلك من خلال الترتيب المتدني التي حصلت عليه الجزائر في المؤشرات الدولي للفساد ، حيث حصلت على 34درجة من أصل 100 درجة في سنة 2016 واحتلت المرتبة 108 من بين 176 دولة شملها المؤشر ، وفي سنة 2015 حصلت على 36 درجة و احتلت بذلك المرتبة 88 عالميا .

ولهذا يجب على الجزائر بذل المزيد من المجهود في مجال مكافحة الفساد ، وذلك من خلال العمل على تبني قواعد و محاسبة المسؤولين و إرساء دولة القانون و الحق ، بالإضافة إلى العمل على تفعيل كل من دور المجتمع المدني و القطاع الخاص في مجال مكافحة الفساد و الوقاية منه والاستفادة من التجارب الدولية الرائدة في هذا المجال .

الخاتمة

الخاتمة

في الختام نلخص الى القول ان الفساد الاقتصادي له تاثيرات سلبية على الفرد والمجتمع اذ يعيق التنمية الاقتصادية ،يؤدي الى تراجع الاستثمار بالنسبة للمشاريع المحلية والاجنبية ما يؤثر على استقرار وملائمة مناخ الاستثمار كما يؤثر على كل من العدالة التوزيعية والفعالية الاقتصادية نظرا لارتباطه بإعادة توزيع أو تخصيص بعض السلع والخدمات،كما يؤدي الى ضعف النمو الاقتصادي ويشوه المنافسة ويضعف سيادة القانون ،ضف الى ذلك انه يؤذي الشريحة الفقيرة من المجتع ويزيد من نسبة المهمشين سياسيا واقتصاديا وحتى اجتماعيا،الى جانب تشويهه للسياسات العامة واهداره للموارد ،ويضعف من شريعة الدولة ويهدد الاستقرار الامني،حيث ان السيطرة عليه ومحاربته هو مسعى طويل الاجل يتطلب اليات قائمة على مبدا المساءلة والاصلاح والشفافية التي تؤدي الى تقوية مؤسسات الحكم والياته،اذ ان هذه المعاينات التي اشارات اليها بعض تقارير الفساد الاقتصادي تشير الى تراجع معظم الدول اقتصاديا منها الجزائر شأنها كشأنها من الدول لم تسلم من هذه الظاهرة العالمية التي اصبحت تمثل خطرا بارزا يهدد اجهزتها بالشلل ،ويعمل على نسف اسس المجتمع وتقويض اركان الدولة الجزائرية وذلك من خلال اختلاس للاموال ونهبها وتبذيرها ،وتعاطي الموظفين للرشاوي ،واستغلال للنفوذ وغيرها من المظاهر التي تعبر عن حقيقة الفساد الاقتصادي في الجزائر هذا ما يستدعي العمل على ايجاد حلول لمحاصرة هذه الظاهرة والبذل الجهود لمكافحتها،ومن هنا لابد ان تكون هنا كرؤية مستقبلية يمكن من خلالها استباق الاحداث لمعالجة مشكلتنا بشكل عام ،لذا يتوجب علينا ان نعد انفسنا واجهزتنا المعنية بذلك للتعامل مع هذه الظاهرة في اطار الامانة والنزاهة والشفافية .

ومن خلال ما جاء في هذا البحث توصلنا الى جملة من النتائج والاقتراحات نوجزها على نحو التالي:

نتائج واقتراحات :

- ان معالجة اية ظاهرة تتطلب تحديدها بدقة،وفي ظل غموض مفاهيم الفساد وعدم وجود تعريف محدد متفق عليه يصعب معالجته ،لذا فانه يوصى بضرورة تحديد المعاني الدقيقة لهذا المصطلح حتى تسهل معالجته.

- ان الحاجة مزالت ملحة لمزيد من الدراسات حول اسباب الفساد لما لها من اهمية في ظل التحديدات الراهنة ،وتقديم الحلول .
- اعتماد استراتيجيات بناءة في الحد من الفساد من خلال تنسيق كافة الجهود المبذولة في هذا الاطار من طرف المنظمات الحكومية او غير الحكومية وخاصة منها مؤسسات المجتمع المدني وتفعيل دورها،والاستفادة من تجارب العديد من دول اخرى.
- ضرورة الضغط على الحكومات والمؤسسات والقطاع الخاص من اجل ممارسة مزيد من الشفافية والمساءلة في اداء الاعمال.
- للقيام باصلاح دولة يجب توفر ارادة سياسية حقيقة تاخذ بعين الاعتبار البيئة الداخلية للدولة الجزائرية ،وضرورة تغير الشخصيات المتورطة بالفساد لانجاح الاصلاحات وتغير ذهنيات المواطن والادارة وضرورة تقبوليه للاصلاح.
- على النظام السياسي في الجزائر ان يعمل على الممارسة الديمقراطية الفعلية التي تسمح باعطاء فرصة اكبر للمشاركة الشعبية الواسعة في وضع البرامج والسياسات ومراقبة تنفيذها والابتعاد عن الديمقراطية الصورية ،بالاضافة الى العمل على تقليص الهوة بين الحاكم والمحكوم وكسب ثقة الافراد المسؤولين والمؤسسات الدولة،وجعلهم عنصرا مهما لمكافحة الفساد الاقتصادي.

مراجع

الكتب :

1 إسماعيل عبد الرحمان وحربي عريقات،مفاهيم أساسيات في علم الاقتصاد الكلي،دار وائل للطباعة والنشر ،ط1 ،عمان 1999م .

2 المعاصرة في المملكة السعودية ،دار النهضة العربية ،القاهرة مصر.

3 اللوزي ،التنمية الإدارية ،دار وائل للنشر ،ط2 عمان ،2002 .

4 سلمان جعفر انس قاسم(2 14 1992) الوظيفة العامة في الإسلام ومدى تطبيقاتها

5 رمزي سلامة،اقتصاديات التنمية،الدار الجامعية ،الأردن 1998.

6 عبد القادر عطية،اتجاهات حديثة في التنمية،الدار الجامعية الإسكندرية 2003 .

7 عبد الرحمان بوابقجي ،التنمية الاقتصادية ،دار الكتب الجامعية ،دمشق ،1978 .

8 علي شريف،التنمية الاقتصادية في العالم العربي ،دار جليس الزمان،عمان ،2010 .

9 كامل البكري،التنمية الاقتصادية في العالم العربي، دار جليس الزمان عمان 2010 .

10 – كامل بكري،التنمية الاقتصادية ،دار النهضة العربية ،بيروت ،1986 .

11 – علي السيد شتا، الفساد الإداري، ومجتمع المستقبل ، المكتبة المصرية الإسكندرية ،مصر،2003

12 – الخصبة إبراهيم، الفساد المالي والإداري وسبل مكافحتها في آليات حماية المال العام والحد من الفساد الإداري، لمنظمة العربية للتنمية الإدارية :مصر 2009.

13-Johnston 1977

14--Mohamed Hachemaoui :la corruption politique en Algérie :l’envers de l’autoritarisme،(www.academia.edu) 2016.

المقالات :

1 البنك الدولي،تقرير عن التنمية في العالم ،واشنطن ،1986.

2 علي خليفي، قياس الفساد تحليل ميكانزمات مكافحتها، دراسة اقتصادية حول الفساد

cahiers de CREAD n 88 les

3 الفساد كبد الجزائر 30 مليار دولار ،مقال منشور على الموقع:

h14: 30 ،17/06/2021،www.raya.Fm/news/view : 34041

المذكرات :

1 -عبدومصطفى،تأثير الفساد السياسي في التنمية المستدامة –حالة الجزائر 1995-2006،مذكرة ماجستير في علوم التسيير(غير منشورة)،إشراف الأستاذ الدكتور غضبان مبروك،جامعة الحاج لخضر،باتنة ،2008.

2 د.عبد الله بن حاسن الجابري، مذكرة بعنوان الفساد الاقتصادي،قسم الاقتصاد الإسلامي ،جامعة أم القرى

3 -عبد الحميد إبراهيمي،دراسة حالة الجزائر،بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها المركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي بالإسكندرية "الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية "،الطبعة الأول ،مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت ،2004.

4 محمد المهايني،اليات حماية المال والحد من الفساد الاداري بحوث واوراق عمل في مؤتمر المنعقد في الرباط مايو.

5 - ردايدة، رمزي محمود حامد(2006م) اثر العولمة على الفساد السياسي والاقتصادي رسالة ماجستير غير منشورة جامعة اليرموك اريد،اردن.

المحاضرات :

1- رابح رتيب،التنمية الاقتصادية ،مركز جامعة القاهرة للتعليم المفتوح ،مصر 1999

الموقع الالكتروني :

www.opnlc.org.dz

الفهرس

الفهرس	الصفحة
مقدمة	2
الفصل الاول :اطار النظري للفساد الاقتصادي والتنمية الاقتصادية	
المبحث الاول : الفساد الاقتصادي	7
المطلب الاول : تعريف الفساد الاقتصادي وانواعه	7
اولا : الفساد الاقتصادي	7
1 تعريف الفساد	7
2 تعريف الفساد الاقتصادي	9
ثانيا : انواع الفساد الاقتصادي	9
1 الفساد العرضي (الفردي)	9
2 الفساد المؤسسي	10
3 الفساد المنتظم	10
المطلب الثاني : اسباب الفساد الاقتصادي واثاره	11
اولا : اسباب الفساد الاقتصادي	11
ثانيا : اثار الفساد الاقتصادي	12
المبحث الثاني : التنمية الاقتصادية	13
المطلب الاول : مفهوم واهمية التنمية الاقتصادية	13
اولا : تعريف التنمية	13
ثانيا : اهمية التنمية الاقتصادية	14
المطلب الثاني : اهداف ومتطلبات التنمية الاقتصادية ومعوقاتها	15
اولا : اهداف التنمية	15
ثانيا : متطلبات التنمية الاقتصادية	20
• عناصر التنمية الاقتصادية	20
ثالثا : معوقات التنمية الاقتصادية	23
خلاصة	26

الفصل الثاني : واقع الفساد الاقتصادي في الجزائر وطرق مكافحته	
المبحث الاول : الفساد الاقتصادي	29
المطلب الاول : مراحل الفساد الاقتصادي في الجزائر	29
1 المرحلة الاول : 1962-1965	29
2 المرحلة الثانية : 1966-1979	30
3 المرحلة الثالثة : 1980-1989	32
4 المرحلة الرابعة : 1990-1999	33
5 المرحلة الخامسة : 2000-2016	34
المطلب الثاني : تطور وحجم الفساد الاقتصادي في الجزائر وفقا لبعض المؤشرات الفساد	35
اولا : مؤشرات الفساد	36
ثانيا : حجم الفساد الاقتصادي في الجزائر	42
المبحث الثاني : آليات مكافحة الفساد الاقتصادي في الجزائر	43
المطلب الاول : قوانين المتعلقة بالمكافحة	43
• **القوانين المتعلقة بمكافحة الفساد المحلية الدولية**	43
المطلب الثاني : انشاء الهيئة الوطنية	44
الخلاصة	45
الخاتمة	47
المراجع	50
الفهرس	53

فهرس الجداول	الصفحة
جدول (1) : نتائج مؤشرات مدركات الفساد في الجزائر بالمقارنة مع بعض الدول المغاربية 2012-2016	36
جدول (2) : تطور مؤشرات الحرية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2000-2012	37
جدول (3) : تطور الفساد الاقتصادي في الجزائر حسب بعض المؤشرات خلال فترة 2000-2015	38
جدول (4) : تطور مؤشرات مدركات الفساد الاقتصادي في الجزائر للفترة 2003-2014	42

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاجتماعية

Université Mohamed Boudiaf a M'sila

Faculté des Sciences Économiques, Commerciales et des Sciences de Gestion

Département: .....

تصريح شرفي

بالالتزام بمعايير الأمانة و النزاهة العلمية في إعداد مذكرة الماستر

أنا الممضي اسفله:

الطالب (ة): بغدادي خيرة المولود(ة) بتاريخ: 1997/04/09 بـ: عين الحجل

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية (أو رخ) رقم: 204944956 الصادرة بتاريخ: 2019/08/21 عن: دائرة عين الحجل

المسجل بالسنة الثانية ماستر شعبة: الاقتصاد تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي خلال السنة الجامعية: 2021/2020

والمعد لمذكرة الماستر التي تحمل عنوان:

أثر الفساد الاقتصادي على التنمية الاقتصادية

- دراسة حالة الجزائر -

أصرح بشرفي أني التزمت بمراعاة معايير الأمانة والنزاهة العلمية المطلوبة في إنجاز مذكرة الماستر المذكور أعلاه.

حرر بتاريخ: 2021/06/30

التوقيع و البصمة

.....

*تعبأ في حالة ما تصريحا فرديا في حالة إعداد المذكرة من طرف أكثر من طالب واحد

**يرفق هذا التصريح ضمن ملفات المذكرة

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Université Mohamed Boudiaf a M'sila

Faculté des Sciences Économiques, Commerciales et des Sciences de Gestion

Département: .....

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

تصريح شرفي

بالالتزام بمعايير الأمانة و النزاهة العلمية في إعداد مذكرة الماستر

أنا الممضي اسفله:

الطالب (ة): شريط شيماء المولود(ة) بتاريخ: 1996-06-07 بـ: عين الحجل

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية (أو رس) رقم: 200339683 الصادرة بتاريخ: 2016-04-24 عن: دائرة عين الحجل

المسجل بالسنة الثانية ماستر شعبة: الاقتصاد تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي خلال السنة الجامعية: 2021/2020

والمعد لمذكرة الماستر التي تحمل عنوان:

أثر الفساد الاقتصادي على التنمية الاقتصادية

- دراسة حالة الجزائر -

أصرح بشرفي أني إلتزمت بمراعاة معايير الأمانة والنزاهة العلمية المطلوبة في إنجاز مذكرة الماستر المذكور أعلاه.

حرر بتاريخ: 2021/06/30

التوقيع و البصمة

Cherital

*يحرر كل طالب إذا تصريحا فرديا في حالة إعداد مذكرة من طرف أكثر من طالب واحد

**يدرج هذا التصريح ضمن خاتمة المذكرة